OPEN ACCESS
تاريخ الاستلام: 18/ 01/ 2023
تاريخ القبول: 31/ 03/ 2023

مجلة الآداب

# تركات السلاطين والأمراء في العصر المملوكي
# بين الإرث والمصادرة

د. سامي بن سعد المخيزيم*
sami-saad66@hotmail.com

**الملخص:**

يهدف البحث إلى الكشف عن حجم تركات السلاطين والأمراء في العصر المملوكي، وموقف السلاطين منها، وأثر ذلك على مجريات الأحداث السياسية في العصر المملوكي، متبعًا المنهج الوصفي التحليلي القائم على رصد الروايات التاريخية المتعلقة بموضوع التركات ومقارنتها وتحليلها، وتم تقسيمه إلى مقدمة وخمسة محاور، يتناول المحور الأول: السلاطين الذين حافظوا على التركات وساعدوا في نقلها إلى مستحقيها، أما المحور الثاني فيتناول السلاطين الذين صادروا تركات السلاطين السابقين، والثالث يتناول السلاطين الذين صادروا تركات الأمراء، والرابع يتناول الأمراء الذين صادروا تركات أقرانهم من الأمراء الآخرين، والخامس يتناول بعض الحالات الأخرى لمصادرة تركات الأمراء. وتوصل إلى نتائج منها: مثّلت تركات السلاطين والأمراء المتوفين مطمعًا لكثير من سلاطين وأمراء العصر المملوكي. وتعود العوامل التي أدت إلى الاستيلاء على تركات السلاطين والأمراء في العصر المملوكي إلى الأزمات الاقتصادية التي عانت منها الدولة، ويعد حجم وضخامة التركات التي خلفها الأمراء سببًا مهما في إغراء السلاطين والأمراء للاستيلاء عليها. وقد حافظ بعض السلاطين على تركات أمرائهم وقاموا بتسليمها إلى مستحقيها، ولعل مرد هذا التصرف إلى الظروف السياسية والاقتصادية المحيطة، فكلما كانت الأمور السياسية هادئة والحالة الاقتصادية جيدة في الدولة، كان وقوع مثل هذا التصرف جائزًا، مثلما حدث في عهد الظاهر بيبرس.

**الكلمات المفتاحية:** التركات، العصر المملوكي، الإقطاع، الأوقاف.

* أستاذ التاريخ الوسيط المشارك - قسم التاريخ - كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية- جامعة الملك سعود - المملكة العربية السعودية.

**للاقتباس:** المخيزيم، سامي بن سعد، تركات السلاطين والأمراء في العصر المملوكي - بين الإرث والمصادرة ، مجلة الآداب، كلية الآداب، جامعة ذمار، اليمن، مج11، ع2، 2023: 601-636.

، التي تسمح بنسخ البحث وتوزيعه ونقله بأي شكل من الأشكال، كما تسمح Attribution 4.0 International (CC BY 4.0)© نُشر هذا البحث وفقًا لشروط الرخصة ( بتكييف البحث أو تحويله أو الإضافة إليه لأي غرض كان، بما في ذلك الأغراض التجارية، شريطة نسبة العمل إلى صاحبه مع بيان أي تعديلات أُجريت عليه.


(EISSN):2708-5783 ISSN:2707-5508
https://doi.org/10.35696/.v11i2.1534

OPEN ACCESS
Received: 18/01/2023
Accepted: 31/03/2023

مجلة الآداب

# Sultans and Princes Estate Legacy between Inheritance and Confiscation during the Mamluk Era

**Dr. Sami Bin Sa'ad Al-Mukhaizeem** *

sami-saad66@hotmail.com

## Abstract:

This study aims to identify the volume of Mamluk Sultans and princes inheritance during the Mamluk Era, underlining the Sultans' position in this regard and the subsequent impact on the course of political events at that time. The descriptive analytical method was employed for documenting, comparing and analyzing estate-relevant historical accounts. The study consists of an introduction and five chapters. Chapter one dealt with predecessor Sultans who guarded the inheritance and helped deliver it to its entitled successors. Chapter two focused on Sultans who confiscated the estate of predecessor ones. Chapter three looked at Sultans who confiscated princes' estate. Chapter four reviewed princes who confiscated their counterpart princes' estate. Chapter five discussed other confiscation issues of princes' inheritance. The study revealed that the estate of deceased rulers stimulated Mamluk era rulers' greed. Economic crises coupled with the huge size of deceased Sultans' estate were the driving tempting force for confiscating such inheritance by successor rulers. Some Sultans protected their predecessors' inheritance and delivered it to their entitled heirs, which reflected political and economic stability. The more stable political and economic conditions were, the less likely confiscation episodes happened, as evidenced during Prince Baybars rule.

**Keywords:** Estate, Mamluk Era, Feudal, Endowment.

* Associate Professor of Medieval History, Department of History, Faculty of Social and Human Sciences, King Saud University, Saudi Arabia.

**Cite this article as:** Al-Mukhaizeem, Sami Bin Sa'ad, Sultans and Princes Estate Legacy between Inheritance and Confiscation during the Mamluk Era, Journal of Arts, Faculty of Arts, Thamar University, Yemen, V 11, I 2, 2023: 601 -636.

© This material is published under the license of Attribution 4.0 International (CC BY 4.0), which allows the user to copy and redistribute the material in any medium or format. It also allows adapting, transforming or adding to the material for any purpose, even commercially, as long as such modifications are highlighted and the material is credited to its author.

**المقدمة:**

كان غنى الدولة المملوكية بالموارد الاقتصادية سببًا في امتلاء خزائن أمراء المماليك بالأموال والذخائر، وتملّكهم الإقطاعات، وقد أثَّر ذلك على حياتهم الخاصة والعامة حتى صارت حافلة بكثير من ألوان البذخ والترف والنعيم، لذلك خلف العديد من أمراء المماليك الثروات الطائلة بعد وفاتهم، ونتيجة لهذه الثروات الكبيرة طمع السلاطين في أخذ تركات من مات من هؤلاء الأمراء.

لم تسر الأمور على وتيرة واحدة بالنسبة لموقف السلاطين من التركات، فعلى الرغم من أن العديد منهم استولوا على تركات الأمراء؛ فإن القليل منهم حافظوا على هذه التركات، وحرصوا على تسليمها إلى مستحقيها.

وتكمن أسباب اختيار هذا الموضوع في محاولة الكشف عن مصير التركات التي خلفها السلاطين والأمراء في دولة المماليك، وسيتم ذلك في ضوء الإجابة على الأسئلة الآتية:

ما دور السلطة المملوكية في مصادرة التركات؟ وكيف تم تسويغ ذلك شرعيًا من جانب القضاة؟ وما أثر ذلك في تأجيج روح التنافس والصراع بين السلاطين والأمراء؟ وما موقف الورثة في المطالبة بميراثهم من هذه التركات؟

ويهدف البحث إلى الإجابة على هذه التساؤلات عبر استخدام المنهج الوصفي التحليلي في تتبع الشواهد التاريخية المتعلقة بالتركات، وموقف السلاطين والأمراء منها.

من هذا المنطلق؛ سوف يتناول هذا البحث موضوع: "تركات السلاطين والأمراء في العصر المملوكي"، بهدف البحث عن حجم هذه التركات، وموقف السلاطين منها، وأثر ذلك على مجريات الأحداث السياسية في العصر المملوكي، متبعًا المنهج الوصفي التحليلي القائم على رصد الروايات التاريخية المتعلقة بموضوع التركات ومقارنتها وتحليلها، وذلك في ضوء خمسة محاور، يسبقها مقدمة وتمهيد، ويلحق بها خاتمة وقائمة بالمصادر والمراجع. يتناول المحور الأول: السلاطين الذين حافظوا على التركات وساعدوا في نقلها إلى مستحقيها، أما المحور الثاني فيتناول السلاطين الذين صادروا تركات السلاطين السابقين، والثالث يتناول السلاطين الذين صادروا تركات الأمراء، والرابع يتناول الأمراء الذين صادروا تركات أقرانهم من الأمراء الآخرين، والخامس يتناول بعض الحالات الأخرى لمصادرة تركات الأمراء.

وعلى الرغم من أن موضوع "تركات السلاطين والأمراء في العصر المملوكي بين الإرث والمصادرة" يعد موضوعًا جديدًا لم يُدرس من قبل بصورة مباشرة -على حد علم الباحث- فإن هناك بعض الدراسات التي استفاد منها الباحث، من أبرزها دراسة البيومي إسماعيل الشربيني، "مصادرة الأملاك في الدولة الإسلامية "عصر سلاطين المماليك"، ودراسة غسان محمد العزام، "المصادرات في بلاد الشام في الدولة المملوكية الأولى 648-784هـ/1250-1382م"، اللتان تناولتا مصادرة الأملاك في مجلمها، دون التركيز على التركات بعد وفاة أصحابها.

**تمهيد: تعريف "التركة"، و"الميراث"، و"المصادرة" :**

التركة جمعها تركات، وترك الميت مالًا خلفه وأبقاه إرثًا لمن بعده. إذا فالتركة هي ما يخلفه الميت أو المتوفى لورثته من الحقوق والأموال الثابتة والممتلكات[1]، ومن شواهده قوله تعالى: ﴿ لِّلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ ٱلْوَٰلِدَانِ وَٱلْأَقْرَبُونَ وَلِلنِّسَآءِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ ٱلْوَٰلِدَانِ وَٱلْأَقْرَبُونَ مِمَّا قَلَّ مِنْهُ أَوْ كَثُرَ ۚ نَصِيبًا مَّفْرُوضًا ۝٧ ﴾ [النساء:7] ، والأموال عند المسلمين كانت تقسم إلى صامت وناطق؛ فالصامت هو العين والورق وسائر المصوغ منها والأمتعة والمدخرات والمعادن والمفروشات والعقار بأنواعه، أما الناطق فهو الرقيق، والكراع، كالخيول، والحمير، والإبل والماشية من غنم وبقر وغيرها[2].

أما مصطلح "الميراث" فهو مصدر "ورث"، ويعني "البقاء"، ومنه اسم الله تعالى "الوارث" أي الباقي بعد فناء خلقه. ويعني أيضًا "النقل"، أي نقل الشيء من قوم إلى آخرين، سواء أكان هذا المنتقل حسيًا أم معنويًا، فالحسي كالمال، والمعنوي كالعلم[3].

والمصادرة مصدر للفعل "صادر"، ويعني "وقع"، و"تقرر"، وصادر فلان فلانا على شيء، أي طالبه به في إلحاح، وصادرت الدولة الأموال، أي استولت عليها عقوبة لمالكها، كما تعني المصادرة أيضًا، المحاكمة والاستعادة لجزء من المال أو المال كله[4]. وبهذا نجد أن مصطلح "المصادرة" هو مرادف لمصطلح "الاستيلاء".

ويمكن تصنيف مواقف السلاطين والأمراء المماليك تجاه التركات إلى خمسة محاور، كالآتي:

**أولًا: سلاطين حافظوا على تركات الأمراء وساعدوا في نقلها إلى مستحقيها.**

قبل أن يتولى السلطان الظاهر بيبرس (حـ 658-676هـ/1259-1277م) كانت أوضاع البلاد تعاني التدهور والانهيار في جوانب كثيرة، من ذلك الفساد المالي والإداري؛ لا سيما فيما يخص التركات والمواريث، إذ إنه عقب وفاة الأمراء والسلاطين كان أقرانهم يسارعون للاستيلاء على ثرواتهم وممتلكاتهم التي ورثوها أو جنوها أثناء حكمهم، ونظرًا لما كان يتميز به السلطان الظاهر بيبرس من عدل واستقامة أراد أن يضع حدا لمثل هذه الاختلالات وذلك من خلال منع المساس بتلك الثروات والعمل على تسليمها لمستحقيها ومما يؤكد على ذلك قوله لقاضي القضاة تاج الدين عبد الوهاب بن بنت الأعز سنة 662هـ/1264م "أعلم أن الأجناد يموت الواحد منهم فيستولي خوشداشيته[5] على موجوداته ويجعل اليتيم أوشاقيه[6]، ويموت اليتيم فيستولي الوصي على الموجود، أو يكبر اليتيم ولا يجد شيئا، ولا يقوم له حجة على موجوده. وقد يموت الوصي فينغمس مال اليتيم فى ماله"[7].

ومن خلال هذا النص يتبين أن السلطان الظاهر بيبرس استشعر الظلم الذي كان يقع على الأجناد، من قبل أمرائهم (الأوصياء) على تركاتهم، الذي خلفها لهم مورثوهم، نتيجة استمرارهم على وصيتهم لهذه الثروات لصغر سن وارثيها، وحينما يكبرون لا يجدون في أيديهم ما يثبت أحقيتهم لهذه التركة لانتزاعها من الأوصياء عليها، وقد يموت الأوصياء عليها، فينغمس مال الأيتام في أموال أولئك الأوصياء؛ مما يتسبب في ضياعها والاستيلاء عليها من قبل ورثة الأوصياء.

لهذا أراد السلطان الظاهر بيبرس أن يعالج هذه المشكلة، بمنع انفراد أحد الأوصياء بوصية المتوفى، وإنما تكون هذه الوصية تحت أشراف القضاء ومراقبته، يقوم بحصرها وتحريزها، بهدف حفظها حتى يبلغ أبناء المتوفى الرشد ومن ثم تسلم لهم بنظر وإشراف القضاء، ولهذا أصدر السلطان أوامره إلى نوابه وأمرائه وقادة جيشه بالالتزام بهذه الإجراءات التي رسمها وتنفيذها وعدم مخالفتها؛ يظهر ذلك من قوله: "وأنا أرى ألا ينفرد أحد من الأوصياء بوصية، وأن يكون نظر الشرع شاملا، وأموال اليتامى مضبوطة، وأمناء الحكم يحاققون على المصروف، وطلب نواب الأمراء ونقباء العساكر وأمرهم بذلك"[8].

استمر السلطان الظاهر بيبرس في الحفاظ على تركات السلاطين والأمراء وتسليمها لورثتهم بعد أن يبلغوا سن الرشد، بل تعدى ذلك إلى أنه عمل على مسامحة البعض منهم فيما يخص الواجبات على تلك التركات لخزانة الدولة، بدليل أنه كتب في نفس السنة إلى نائبه على بلاد الشام بمسامحة بنات الأمير حسام الدين لاجين[9] بما وجب عليهن للديوان في تركة أبيهن، وهو مبلغ 400 ألف درهم نقرة[10]، خارجًا عن ماله من الأملاك والغلال والخيل. وعندما مات الأمير شهاب الدين القيمري، نائب السلطنة بالفتوحات الساحلية أمر بنقل إقطاعه إلى ولده[11].

وعلى الرغم من كثرة تلك التركات التي كان يخلفها الأمراء بعد موتهم، مع ما كانت تشمله أصناف متنوعة (أموال نقدية وخيول وبغال وجمال)؛ فإن السلطان الظاهر بيبرس لم يتعرض لها؛ أو يسمح لأحد بالتعرض لها، وليس ذلك فحسب؛ بل كان يعمل على حفظ أبناء المتوفين والإحسان إليهم، ومما يؤكد على ذلك ما قام به بعد وفاة الأمير عز الدين الحلي[12] مطلع شهر شعبان من سنة 667هـ/1269م حينما استدعى ابنه محمدا وكلفه بإمرة أربعين فارسا، وأحسن إليه، وسيره إلى الديار المصرية، وكلف عددا من أمرائه بحصر أملاك والده وحفظها لورثته[13]

ولعل الباحث "غسان العزام"[14] لم يجانب الصواب في فهم ما آلت إليه تركة الأمير عز الدين الحلي، إذ جعل السلطان الظاهر بيبرس وكأنه قد صادر تركته، معتمدًا في ذلك على النص السابق الذي أورده ابن عبد الظاهر في كتابه "الروض الزاهر".

لكن ما أورده ابن عبد الظاهر في كتابه؛ لا يدل على ذلك فقد ذكر: "فتوفي -أي عز الدين الحلي- في أوائل شعبان، وحضر ولده إلى الدهليز بخربة اللصوص، وأحسن السلطان إليه، وسيره إلى الديار المصرية، ولما وصل السلطان إلى الديار المصرية كما ذكرنا أمره بأربعين فارسا، وأمر أربعة من أكابر الأمراء، وهم: الأمير سيف الدين قلاوون الألفي، والأمير عز الدين أوغان، والأمير بدر الدين بيسري الشمس، والأمير بدر الدين أمير سلاح، بأنهم يباشرون الحوطة[15] على ماله، فباشروا ذلك، ولم يتعرض السلطان له إلى شيء مع كثرة ميراثه"[16]. ويبدو أن ابن عبد الظاهر قصد بالحوطة هنا هو حصر تركة عز الدين الحلي لتسليمها إلى ورثته وليس مصادرتها.

وعندما توفي الملك الأشرف مظفر الدين موسى صاحب حمص سنة 662هـ/1264م أخذ الظاهر بيبرس الحصون التي كانت بيده، ومكن ورثته من جميع ما تركه من الموجود والأملاك، وذلك على الرغم من كتابة الأشرف شهادة يتنازل فيها عن جميع ممتلكاته[17].

إضافة إلى ذلك فقد رتب الظاهر بيبرس لأيتام الأجناد على كثرتهم ما يكفل لهم العيش[18]. وهكذا حافظ الظاهر بيبرس على تركات أمرائه، وقد قصد بذلك أن يفهمهم -كما يذكر ابن عبد الظاهر- "أن كل من يموت في خدمته ويحفظ يمينه ينظر في أمر ورثته ويبقي عليهم ما يخلفونه"[19].

ولم يكتف بيبرس بالحفاظ على تركات أمرائه، بل أعاد التركات التي سلبها الملوك قبله إلى مستحقيها، ومثال ذلك ما كان قد فعله الملك الصالح نجم الدين أيوب (حـ638-647هـ/1240-1249م) على بستان شرف الدين يعقوب بن الملك الناصر صلاح يوسف بن أيوب بعد وفاته من ولده شهاب الدين غازي وطرده خارج مصر، فلما ملك السطان الظاهر بيبرس؛ اشتكى له شهاب الدين غازي، فأعاد الظاهر بيبرس البستان له بعد شهادة الأمير جمال الدين موسى بن يغمور والطواشي صفي الدين جوهر النوبي بملكيته لهذا البستان[20].

وكان الملك المظفر قطز (حـ 657-658هـ/1258-1259م) قد احتاط على أملاك السعيد نجم الدين إيلغازي صاحب ماردين بدمشق، وبقيت تحت الحوطة؛ فلما تولى السلطنة السلطان الظاهر بيرس اشتكت إليه زوجة السعيد -بنت الملك المعز صاحب حلب- وطلبت منه أن يفرج عن الأملاك لتباع لتأخذ مبلغ صداقها وهو 30 ألف دينار مصرية؛ وعندما ثبت لدى السلطان الظاهر بيبرس حقها بشهادة عدلين ثقاة من كبار القوم، أفرج لها عن الأملاك فبيعت وأخذت مبلغ صداقها[21].

أما السلطان حسام الدين لاجين (حـ696-698هـ/1296/1298م)، فقد كان يوصف بأنه معظما للشرع وأهله، منفذا لتشريعاته، ولهذا نجده في أول سنة من حكمه يمنع وزيره فخر الدين بن الخليلي[22] من أخذ المواريث بغير حق، ومما يؤكد على ذلك ما أشار إليه المقريزي بقوله:[23]"معظمًا للشرع وأهله منفذًا لأوامره، ومن ذلك أنه طلب أموال الأيتام من الأمراء، وكانت تحت أيديهم ونقلها إلى مودع جديد لمال الأيتام، استجده وكتب توقيعًا بأن من مات وله ورثة صغار ينقل ميراثهم إلى مودع الحكم".

ولهذا وجه السلطان حسام الدين لاجين قاضي قضاته، بأن أي ميت توفي وله تركة موصيا عليها أحد الأفراد، فإنه يجب أن لا ينفرد بهذه الأملاك الوصي أو التصرف بها، بل يجب أن تكون تحت إشراف القضاء، والذي بدوره يقوم باختيار عدلين اثنين من جهته يقومون بحصر هذه التركة والتحريز عليها بهدف حفظها من الضياع، أو السطو عليها من قبل المتنفذين، كما أنه (أي السلطان) أمر بإرجاع أي أملاك كانت قد أخذت بدون وجه حق لمستحقيها؛ ومما يدلل على ذلك أنه أمر بإعادة قرية (ضمير)، لمستحقيها من ورثة الملك الظاهر بيبرس[24]، الذي كان قد أوقفها على أولاده قبل مماته[25].

ورد أيضا السلطان لاجين على عز الدين بن القلانسي ما أُخذ منه في أيام المنصور قلاوون من المال بغير طريق شرعي. كما وضع عن أهل بلقس الأشراف ما كان عليهم من المظالم وهو مبلغ ثلاثين ألف درهم في كل سنة وعوض مقطعيه بدل ذلك. ورد وقف قراقوش على الفقراء وكان قد أقطع منذ سنين فتسلمه القاضي الشافعي وبلغه في السنة عشرة آلاف درهم وعوض مقطعيه عنه، ورد الدار القطبية إلى من وقفت عليه من جهة الملك الكامل وكانت بيد أحد مقدمي الحلقة وورثته من نحو ستين سنة. وكانت عدة من الإقطاعات بيد الأمراء فردها إلى أربابها وكانت العساكر من ذلك في مضرة لأنهم لا يحصل لهم من دواوين الأمراء كبير شيء ويبقى الإقطاع في حمى[26].

ومن أمثلة ذلك أيضا، ما أمر به السلطان الأشرف برسباي بتعيين جلال الدين محمد[27] في كتابة السر بدلًا من أبيه بدر الدين محمد بن مزهر[28] في سنة 832هـ، وكان عمره يومئذ 15سنة، ولقلة خبرة المذكور وعدم معرفته، أمر السلطان الأشرف برسباي بتعيين أخيه الشريف أبا بكر في نيابة كتابة السر بدلا منه[29].

وبجانب اهتمام بعض السلاطين بإعطاء تركات أمرائهم لمستحقيها فقد اهتموا أيضا بأبناء الأمراء المتوفين؛ فكان يُصرف لهم الجوامك، أو يمنحوا إمارة خمسة أو إقطاع، فيذكر "إبراهيم طرخان": "أنه كان من المتبع في أغلب الأحيان بخصوص أبناء الأمراء المتوفين أن يعطوا الجوامك أو يمنحهم السلطان إمرة خمسة وذلك رعاية لأسلافهم وليس بموجب أي حق إقطاعي، وربما رأى السلطان توريث الابن متى توفرت فيه صلاحيته لأن يلي سلفه، وربما نظر في توريث الإقطاع من ناحية أخرى على أنه من البر والصلة وفضلًا عما فيه من تكريم للمقطع السابق واعترافًا بخدماته

وهذا بجانب العامل الأساسي في تدعيم القوة الحربية والعامل الاقتصادي في تعمير الاقطاعات، وهذه على أية حال قليلة في عصر السلاطين المماليك"[30].

وكان أمراء الخمسات -وفقا لما ذكره القلقشندي- هم "أقل من القليل خصوصا بالديار المصرية، وأكثر ما يقع ذلك في أولاد الأمراء المندرجين بالوفاة رعاية لسلفهم، وهم في الحقيقة كأكابر الأجناد"[31]. وأمراء الخمسات هنا هم الأمراء الذين على رتبة "إمرة خمسة"، وهي تعني أن يكون الشخص أميرًا لخمسة جنود.

لكن "محمد مصطفى زيادة" لاحظ أن هناك حالة مخالفة لما هو معمول به في منح أحد أبناء الأمراء إمرة عشرة؛ فقد منح السلطان الناصر محمد الأمير ناصر الدين محمد إمرة عشرة بعد وفاة والده الأمير سيف الدين بكتمر الحساميسنة 729هـ/1329م[32].

ولدينا أيضا حالة أنعم فيها الظاهر بيبرس على ناصر الدين محمد بن الأمير عز الدين الحلي سنة 667هـ/1269م بإمرة أربعين فارسا[33]. وذلك خلافا لما ذكره القلقشندي[34] -وتبعه في ذلك إبراهيم طرخان؛ فيبدو أن الإنعام بالإمارة على أبناء الأمراء المتوفين لم يكن محددا بإمرة معينة أو كان محددا بإمرة خمسة مع وجود بعض الاستثناءات.

ولكون النظام الإقطاعي[35] هو النظام الذي اتخذه سلاطين المماليك أساسًا في إدارة النظام الاقتصادي، فقد انعكس هذا النظام على التركات، فقد كان أبناء الأمراء لا يورثون إقطاعاتهم، وكانت تعود بأكملها للدولة التي تعيد توزيعها حسبما ترى؛ لأن مبدأ الوراثة في الإقطاع في الدولة الإسلامية غير موجود إلا في إقطاع التملك، أما إقطاع الاستغلال وهو السائد في العصر المملوكي، فلا وراثة فيه، ومع ذلك ففي حالات قليلة منح السلطان إقطاع الأمير المتوفى لولده[36].

فعلى سبيل المثال أعطى السلطان بيبرس إقطاع الأمير شهاب الدين القيمري بعد وفاته سنة 662هـ/1264م لولده وكان بإمرة مائة[37]، ولما توفي الأمير بدر الدين حسن أخو أبي الفداء صاحب حماة سنة 726هـ/1326م ترك من بعده ابنين صغيرين وبنتين، فأعطى الناصر محمد لولده الذي يبلغ ثلاث سنوات إمرة المتوفى وإقطاعه وأقام لأولاده نوابا يباشرون أمورهم[38].

وبعد وفاة الأمير بكتمر الحسامي، أنعم السلطان بيبرس على ولده الأمير عبد الله بإقطاع، وعرض مماليكه، فنزل جماعة منهم فى جملة المماليك السلطانية، وفرق إقطاعه بين جماعة فكمل منه للأمير سيف الدين طرغاي الجاشنكير تقدمة ألف، وأنعم منه على صلاح الدين يوسف بن الأسعد بناحية جوجر-واستقر شاد الدواوين-، وأنعم منه على الأمير سيف الدين قوصون بمنية زفتى[39].

ولما توفي آنوك بن السلطان الناصر سنة 741هـ منح السلطان إقطاعه للأمير قطلوبغا الفخري[40]، وعندما توفي الأمير بدوه الططري سنة 745هـ/1345م وزع إقطاعه على ثمانين من المماليك السلطانية لتوفير جوامكهم ورواتبهم وأخرج عدة منهم إلى الكرك[41].

وحينما توفي الأمير بكتمر الساقي سنة 733هـ/1333م أعطى السلطان الناصر محمد إقطاعه للأمير بشتاك وجميع حواصله وغلاله[42].

وعندما توفي الأمير يشبك السودوني المعروف بالمشد[43] سنة 849هـ عين السلطان جقمق على إقطاعه الأمير إينال العلائي الدوادار الكبير[44]، ونقل إقطاع الأمير خير بك المعروف بالأجرود[45] بعد وفاته سنة 859هـ إلى قانم خجا المؤيدي[46]. أما السلطان الأشرف قايتباي (872-901هـ/1467-1496م) فقد وزع إقطاعات من مات من الجنود في حرب العثمانيين التي كانت تحت قيادة أزبك سنة 891هـ/1486م[47]. وبهذا يتضح أن النظام الإقطاعي قد سمح بتوريث إقطاعات الأمراء إلى ورثتهم في الدولة المملوكية.

**ثانيًا: سلاطين صادروا تركات السلاطين السابقين**

بينما أمر بعض السلاطين بإعطاء أبناء المتوفين حقوقهم في تركات آبائهم، كما ذُكر في المحور السابق، نجد أن البعض الآخر قد أمر بمصادرة هذه التركات[48]. فنجد عددًا من الشواهد التاريخية التي تدل على استيلاء السلاطين على تركات سلاطين آخرين، فنجد على سبيل المثال أن مصير تركة السلطان بيبرس الجاشنكير بعد قتله بأمر السلطان الناصر محمد سنة 709هـ/1307م، هو الاستيلاء عليها من الناصر محمد، فقد قرب الناصر إليه كريم الدين الكبير[49]، كاتب بيبرس، ووعده بكل جميل إذا دلّه على ذخائر السلطان المقتول، فما كان من كريم الدين إلا تتبع هذه التركة وجمعها، ثم ولاه الناصر ومعه الأمير جمال الدين أقوش لبيع تلك التركة بعد أن أثبت أمام القضاة بأن جميع ما

أوقفه مماليك بيبرس وسلار من الضياع والأملاك اشتري من مال بيت المال، فبيعت تركة بيرس وتحصل السلطان الناصر على النصف منها، وأعطي النصف الآخر لابنة بيبرس، وقد احتوت التركة على 300 مملوك، ومعهم الخيل والهجن والسلاح، ومبلغ 200 ألف درهم، و20 ألف دينار، و60 بقجة من أنواع الثياب؛ منها 80 بذلة ثياب ما بين أقبية وبغالطيق للبسه و60 سروالًا و80 قميصًا؛ ففرق الناصر المماليك على الأمراء واختص لنفسه منهم بكتمر الساقي، وطوغان الساقي، وقراتمر. وبجانب ذلك استولى كريم الدين الكبير على جواهر وذخائر أرملة بيبرس، فأخذ منها لنفسه ووزع الباقي بين السلطان الناصر، والأمراء الخاصكية[50].

وأجبر السلطان برقوق الطواشي مثقال الجمالي الزمام الأشرفي لإظهار ذخائر السلطان الأشرف في شعبان سنة 781هـ/1380م، فدل على صندوق داخل الدور السلطانية وجد فيه مبلغ 30 ألف دينار ثم أشار إلى موضع آخر بقاعة المجدي فوجد فيه 15 ألف دينار وإناء به جواهر منها فص عين الهر زنته 16 درهمًا، ووجد دفترا عند بعض جواري الأشرف كتب فيه بخطه أماكن أمواله وتفصيلها، فوجدوها كلها قد أخذت ولم يبق سوى مبلغ 30 ألف دينار وعلبة بها جواهر وعلبة بها لؤلؤ عند الأمير طشتمر الدوادار[51].

أما تركة السطان الظاهر برقوق فقد عقد مجلس للنظر فيها في ذي القعدة سنة 801هـ/1399م بالحراقة من الاصطبل عند الأمير الكبير أيتمش، وقد تكون هذا المجلس من شيخ الإسلام والقضاة وأعيان الفقهاء والنواب، وتساءل المجلس حول التركة، هل تقسم بين ورثته أم تكون لبيت المال؟ واختلفت الآراء بالمجلس، حتى اتفق على أن يفرق لورثته السدس منها والباقي لبيت المال. وقد خلف برقوق من الذهب ألف ألف دينار و 400 ألف دينار، ومن الغلال والقنود الأعسال والسكر وأنواع القماش والفرو ما قيمته ألف ألف دينار و400 ألف دينار، ومن الجمال نحو خمسة آلاف جمل، ومن الخيول سبعة آلاف فرس، وقيل 12 ألف فرس، ومن المماليك خمسة آلاف مملوك[52].

وأمر السلطان الظاهر جقمق بمعاقبة جكم -خال السلطان العزيز برسباي- في سجنه حتى يقر بأموال السلطان العزيز برسباي التي تعود إلى أبيه، فأقر جكم لهم واستولى جقمق على حواصل العزيز وذخائره والإقطاع والمستأجرات التي من أيام أبيه، واستولى السلطان جقمق في سنة

842هـ/1438م على حواصل السلطان العزيز برسباي وأمواله وإقطاعته التي ورثها من أبيه السلطان الأشرف برسباي، وقد أقر بتلك الثروة جكم خال العزيز بعد معاقبته بسجنه بالإسكندرية[53].

**ثالثًا: سلاطين صادروا تركات الأمراء**

وفي السياق ذاته، نجد أن السلاطين قد أمروا بمصادرة تركات الأمراء وضمها للديوان، ومن الذين أشاروا على السلاطين بمصادرة التركات للديوان كان محمد بن هبة الله الهوى[54] المحتسب الذي أشار على السطان فرج بن برقوق (801-808هـ/1389-1405م) بمصادرة التركات للديوان، فأشار عليه "بأن من مات لا يعطى وارثه ولو كان ولده من ميراثه شيئا بل يؤخذ للديوان السلطاني"[55]، ومن العجيب أنه بعد موت الهوى سنة 813هـ/1410م صودرت تركته كما أشار بذلك على السلطان فعومل بمثل ما عامل به تركات الغير[56].

كذلك لجأت الدولة إلى وضع العراقيل والتعقيدات في طريق الوريث، حتى تعجزه؛ فيترك المطالبة بميراثه، ومن ثم تستولي الدولة على هذه الأموال أو الأملاك، ومن ذلك ما ذكره المقريزي من ظلم الوزير الصاحب فخر الدين بن الخليلي فكان "إذا طالبه الولد بميراث أبيه أو الوارث بما انجر إليه من الإرث، كلفه إلى إثبات نسبه أو استحقاقه، فلا يكاد يثبت ذلك إلا بعد عناء طويل ومشقة، فإذا تم الإثبات أحاله على المواريث، حتى إذا مات آخر وله مال ووارث من ولد ذكر أو غيره فعل معهم كذلك، فتعجز الورثة من الطلب، فتترك المطالبة"[57].

وتعود أسباب مصادرة السلاطين لتركات الأمراء إلى:

1- الأزمات الاقتصادية التي عانت منها الدولة خاصة إبان المجاعات، وهو الذي دفع السلاطين والولاة والحكام إلى وسائل قاسية للحصول على المال بقصد موازنة نفقات الدولة وإيراداتها منها ومصادرة على تركات الأمراء[58].

2- ضخامة التركات التي خلفها الأمراء مما أغرى بعض السلاطين بمصادرتها[59].

3- مصادرة تركة أمير لإعادة ما سرقه من بيت المال أو الخزائن السلطانية.

1- الأزمات الاقتصادية:

أورد البيومي إسماعيل عددًا من الأسباب التي أدت إلى المصادرات في عهد دولة المماليك، منها ما يعود لأسباب سياسية، كالمنافسة، والتصفية السياسية، والتحريض السياسي وغيرها. ومنها ما يعود لأسباب اقتصادية، وأسباب اجتماعية[60].

فعلى الرغم من الدور البارز للمماليك في مواجهة الأوبئة والطواعين التي ضربت البلاد ومحاولاتهم السيطرة عليها، فإنهم استغلوا هذه الفرصة للاستيلاء على تركات من مات من الأمراء.

ففي وباء سنة 919هـ/1513م رسم السلطان قانصوه الغوري (902-922هـ/1501-1516م) للأمير مغلباي الزردكاش بأن يأخذ من موجود من يموت من المماليك السلطانية أصحاب الجوامك سيف مسقط بفضة وزردية وخوذة وتركاش، ثم رسم للأمير آخور كبير بأن يأخذ ممن يموت من المماليك السلطانية أصحاب الجوامك والعليق فرسين أو ثمنهما، ومن الخاصكية ثلاثة رؤوس خيل وبغلة وأصحاب الوظائف ممن يموت منهم خمسة رؤس خيل وبغلة، ورسم إلى الماس دوادار سكين بأن يأخذ ممن يموت من مماليك السلطان الأجلاب 50 دينارا وهي النفقة التي كان قد أنفقها عليهم، وأن يأخذ من الجمدار 20 دينارا، فاعترض أوصياء المماليك ضد هذه القرارات وكادت تحدث فتنة كبيرة فتراجع السلطان عن بعض هذه القرارات[61].

2- ضخامة التركات التي خلفها الأمراء مما أغرى بعض السلاطين بمصادرتها

أما عن أولى حالات الاستيلاء على تركات الأمراء في العصر المملوكي فكانت سنة 652هـ/1254م، عندما استولى الملك المعز أيبك (648-654هـ/1250-1256م) على أموال الأمير فارس الدين أقطاي بعد قتله على يد مماليكه، وإعادة ثغر الإسكندرية الذي سيطر عليه أقطاي إلى الخاص السلطاني، كما أوقع المعز الحوطة على أملاك وأموال ونساء المماليك البحرية الهاربين والمقتولين وعلى أتباعهم واستصفى أموالهم وذخائرهم وشونهم[62].

واحتاط الملك الظاهر بيبرس على جزء من تركة أبو بكر بن أحمد بن عمر البعلبكي[63] بعد وفاته ببعلبك سنة 672هـ/1274م، وقد خلّف تركة عظيمة؛ قيل إنها تقارب مائة ألف دينار، ولم يرزق ولدا، وإنما كان له زوجة وابنا عم، فأخذ منها الظاهر قريب 400 ألف درهم وأفرج لورثته عن الوثائق والأملاك[64].

وترك الأمير عز الدين أيدمر الجناحي[65] قبل وفاته سنة 697هـ/1298م صندوق وديعة لدى فخر الدين الإعزازي التاجر بقيسارية الشرب بدمشق، فاستولى عليه الأمير سيف الدين جاغان[66] وأحضره إلى الديوان السلطانى، فكان فيه من الذهب 32 ألف دينار، و200 دينار، وأربعة وثلاثون دينارا، وحوائص ذهب، وطرز زركش بتتمة 50 ألف دينار[67].

وتوفي الأمير سيف الدين بلبان السلحدار المنصوري[68] المعروف بالطباخي سنة 700هـ/1300م وورثه السلطان بالولاء وصارت إليه أمواله ومماليكه وأملاكه[69].

واستولى السلطان الناصر محمد بن قلاوون على تركة الأمير الفخر محمد بن فضل الله بعد وفاته سنة 732هـ/1332م، على الرغم من أن الفخر أوصى السلطان على عائلته وأولاده وكتب له عشرة آلاف دينار وشيئا من الجواهر، لكن بعد وفاته لم يلتفت إلى وصيته فأنزل ابن هلال الدولة وأولاد التاج إسحاق وعدة من الأمراء إلى بيت الفخر وأحاطوا به، فوجدوا فيه عشرة آلاف دينار والجواهر التي كتبها الفخر للسلطان، ولم يكتفوا بذلك بل هددوا لؤلؤ مملوك الفخر لكي يعرفهم بأموال أستاذه، فكتب لهم عدة أوراق اشتملت على أصناف من البضائع للتجارة وعلى عدد بساتين ودواليب ومعاصر بأرض مصر وضياع بالشام -كدمشق وحماة وحلب وغزة والقدس وغيرها- منها ما وقفه ومنها ما هو غير وقف. فأوقع السلطان الحوطة على جميع تركة الفخر بديار مصر، وكتب إلى نواب الشام بمثل ذلك ورسم ببيع الأصناف فبلغت قيمة ما وجد له ألف ألف درهم سوى ما تركه السلطان لأولاده[70].

وعندما طلب السلطان الناصر محمد في سنة 736هـ/1336م من دار الضرب مبلغ 10 آلاف دينار لم يتمكنوا من ذلك، فاتجه النشو[71] إلى أموال الأيتام فأخذ 400 ألف درهم من أموال أيتام الدواداري وعوضهم عنها بضائع، ثم طلب من قاضي القضاة تقي الدين محمد بن أبي بكر بن عيسى الإخنائي المالكي[72] بتمكينه من مال أولاد الأمير أرغون النائب وهو 6 آلاف دينار، فرفض الإخنائي ذلك، فهدده النشو بما سرقه أخيه من الأموال، واشتكاه إلى السلطان الذي ألزمه بإعادة ما سرقه أخوه من الخزانة، فلم يجد الإخنائي بدا من تمكين النشو من أخذ المال[73].

وبعد وفاة الأمير بكتمر الساقي[74] في طريق الحجاز سنة 733هـ/1333م، خلف الكثير من الأموال والقماش والأمتعة والأصناف والزردخاناه، فأخذ السلطان الناصر محمد من تركته لنفسه

أربعين فرسا من خيله، وبيع الباقي من الخيل فأخذه الخاصكية بثمن بخس بمبلغ ألف ألف درهم فضة و200 ألف درهم و80 ألف درهم فضة، كما أخذ السلطان الزردخاناه سرجا وسيفا وأنعم بباقي الزردخاناه والسلاح خاناه على الأمير قوصون، وكان قيمة هذا كله 600 ألف دينار، كما أخذ السطان ثلاثة صناديق جواهر لنفسه. كما بيع من التركة الصيني والكتب والختم والربعات ونسخ البخاري، والدوايات الفولاذ والمطعمة، والوبر والأطلس، وأنواع القماش السكندري والبغدادي وغير ذلك كثير، وقد دام بيع هذه التركة لكثرتها مدة شهور[75].

ولما توفي الأمير سيف الدين جركس الناصري[76] نائب السلطنة بقلعة الروم سنة 745هـ/1345م توجه الأمير سيف الدين منجك الناصري[77] إلى القلعة بأمر من السلطان الملك الصالح إسماعيل للحوطة على تركته وقد اشتملت على شيء كثير[78].

واستولى السلطان الأشرف شعبان على جميع ما خلفه الأمير ألجاي اليوسفي[79] بعد موته غرقا في النيل سنة 775هـ/1375م، واستدعى أولاده وهم إخوته لأمه وأسكنهم بالقلعة ورتب لهم ما يكفيهم، وأمر بالقبض على مماليكه فنفى بعضهم وصفح عن البعض وجلعهم في خدمة ولديه أمير علي وأمير حاج[80].

ولما وصلت تركة نائب دمشق الأمير يلبغا اليحياوي[81] بعد قتله سنة 748هـ استولى عليها السلطان المظفر حاجي؛ ففرق منها 20 ألف دينار وجواهر ولآلئ على حظيته كيدا، ونثر الذهب واللؤلؤ على الخدام والجواري، ولعاب الحمام والفراشين والعبيد، فكانت جملة ما فرقه 30 ألف دينار و300 ألف درهم وجواهر وحليا وزركشا ومصاغا قيمته زيادة على 80 ألف دينار؛ ولم يبق من تركة اليحياوي سوى القماش والتفاصيل والآنية والعدد حملت إلى الخزانة[82].

وعندما توفي تقي الدين وهبة مباشر اللحم سنة 801هـ/1399م وخلف أربع بنات، فاستولى الوزير تاج الدين على تركته بعد أن أثبت أنهن نصرانيات ومنعهن الميراث، وحمل التركة كلها إلى الملك الظاهر برقوق الذي خلع عليه خلعة هائلة بسبب ذلك، وقد قدر العسقلاني تلك التركة بـ20 ألف دينار أما الصيرفي فقدرها بإنها "من الذهب العين المصري 19 ألف دينار و300 دينار، ومن الفضة مبلغ 2600 درهم، ومن الفلوس الجدد 34 ألف درهم"[83]. ولم يتورع الوزير تاج الدين في استخدام طريق ملتوٍ للاستيلاء على تركة تقي الدين وهبة من أجل التقرب من السلطان والحصول على خلعة

منه. وفي السنة نفسها، مات أحمد بن الشيخ علي نائب صفد وحملت تركته إلى السلطان الظاهر برقوق وقيمتها 10 آلاف دينار مكونة من 10 مماليك، و200 رأس من الخيل، و180 رأسا من الهجن، و78 رأسا من الجمال، وأربعة صناديق سلاح ومن الفضة والذهب ما يقدر بملبغ 200 ألف درهم، فضلا عن الخيام والقماش[84].

واحتاط السلطان فرج بن برقوق على تركة أقباي الطرنطاي الكبير[85] بعد وفاته سنة 812هـ/1409م ولم يترك لأولاده شيئا، وكانت ثروة كبيرة قدرها كل من المقريزي والسخاوي والصيرفي بأربعين ألف دينار مصرية، و12 ألف دينار مشخصة[86]، أما العسقلاني فقدرها بألف دينار هرجة[87] و12 ألف مثقال إفرنجية (أفلورية)، هذا بجانب ما تركه من الحواصل والغلال والخيول والجمال والأثاث ما يزيد ثمنه على هذه النقود، ويبدو أن من أسباب استيلاء السلطان على تركته هي عسفه وظلمه وجوره وشرهته في جمع المال[88].

كما احتاط برقوق على ما تركه الأمير قجاجق دوادار كبير[89]، بعد موته سنة 813هـ/1410م[90]، وكذلك استولى على غالب ما خلفه الأمير أقبغا القديدي[91] دويدار صغير بعد وفاته سنة 814هـ/1411م[92].

واستولى السلطان الناصر فرج على جميع تركة تغري بردي الكمشبغاوي الرومي[93] نائب دمشق بعد وفاته سنة 815هـ/1412م وقد اشتملت تركته -كما ذكرها ابنه في تاريخ النجوم الزاهرة- على الشيء الكثير للغاية من الأموال والسلاح والخيول والجمال[94].

واحتاط السلطان المؤيد شيخ على تركة الأمير فخر الدين عبد الغني بن أبي الفرج الأستادار[95] بعد وفاته في سنة 821 هـ/1418م، وقد اشتملت تلك التركة على نحو 300 ألف دينار منها صندوق فيه مبلغ 72 ألف دينار وثلاثة مساطير[96] بمبلغ 70 ألف دينار وغلال وفرو وقماش وعدة بضائع بنحو 100 ألف دينار[97]. وذلك على عكس رواية "العسقلاني" الذي ذكر فيها أن فخر الدين قد أوصى بجميع موجوده للسلطان، وكتب ذلك في دفاتر، وقد بلغت قيمته ما بين عين وأثاث 400 ألف دينار، فتسلم تلك التركة أصحاب السلطان، ولم يشوش على أحد من أولاده، وإنما صودر بعض حاشيته على مال وأطلقوا[98].

وخلف الأمير فارس التازي الفاسي الخزندار[99] بعد وفاته سنة 826هـ/1423م تركة كبيرة احتاط عليها السلطان الأشرف برسباي الظاهري[100]، كما احتاط الأشرف أيضا في نفس السنة على تركة زين الدين فارس الطواشي الخزندار[101] وكان قد خلف موجودا كثيرا من الذهب العين[102].

كما استولى برسباي كذلك في سنة 829هـ/1426م على جزء من تركة الأمير إينال النوروزي[103] قيل قريب من 15 ألف دينار، وكان قد خلف إينال موجودا كثيرا فمن الذهب العين 50 ألف دينار، بجانب القماش والأواني والأثاث والغلال والخيول والبغال والجمال، ولم يخلف من الورثة غير امرأته التي كانت حبلى فولدت صبيا بعد ذلك[104].

وأُلزم جلال الدين أحمد بن بدر الدين محمد بن مزهر[105] بحمل 90 ألف دينار وقيل 100 ألف دينار من تركة أبيه بدر الدين محمد بعد وفاته سنة 832هـ؛ فشرع جلال الدين في بيع ميراثه الذي اشتمل على أصناف كثيرة ما بين بضائع وكتب علمية وثياب وخيول وجمال ورقيق وذهب نقد وحمل ما ألزم به للخزائن الشريفة[106].

ومات الأمير قصروه[107] نائب الشام بدمشق سنة 839هـ وترك من النقد والخيول والسلاح والثياب والوبر وأنواع البضائع والمغلات ما يبلغ نحو 600 ألف دينار، ولما قدم ابنه الأمير ناصر الدين محمد وقراجا دواداره إلى مصر، ألزما بمبلغ 100 ألف دينار، وغلال وبضائع وخيل وغير ذلك ما قيمته نحو 100 ألف دينار من تركة قصروه يقدمانه إلى السلطان[108].

واستولى السلطان الأشرف برسباي أيضا في نفس السنة 839هـ/1436م على المال الكثير من تركة الأمير الطواشي خشقدم[109] زمام الدار بعد وفاته، وكانت تركة خشقدم تبلغ 60 ألف دينار من الذهب، ومن الفضة والقماش والغلال والعقار ما يتجاوز 200 ألف دينار[110].

وخلف صفي الدين جوهر أللالا الخازندار[111] بعد وفاته سنة 844هـ/1440م أموالا كثيرة من سائر الأصناف، حتى وصفها المؤرخون بإنها لا تعد ولا تحصى، ولكثرتها استولى عليها السلطان الظاهر جقمق كلها ولم يترك شيئا لتكميل عمارة مدرسته الجوهرية أو للصرف على شيخ المدرسة أو طلبتها[112].

واستولى نائب جدة تمراز المصارع سنة 854هـ/1450م على ما حصله من الأموال السلطانية وهي نحو 30 ألف دينار، وهرب بها إلى جهة اليمن، فقتله بعض ملوك اليمن هناك واستولوا على

أمواله، لكن السلطان الظاهر جقمق كان قد أرسل الأمير جانبك نائب جدة السابق وخلع بإعادته إلى منصب الولاية مرة أخرى، فاستطاع جانبك إعادة الأموال بعد مقتل تمراز، وأرسلها مع تنم رصاص[113] إلى السلطان[114].

وتوفي الأمير فيروز النوروزي الزمام[115] سنة 865هـ/1461م وقد خلف مالا كثيرا استولى السلطان الظاهر خشقدم على بعضه وهو نحو 100 ألف دينار أو أزيد[116].

وأرسل السلطان الأشرف قايتباي دوادار ثاني قانصوه الألفي الأشرفي بصحبة تاني بك[117] حاجب ثاني من مصر إلى الشام للحوطة على تركة نائب دمشق الأمير قجماس[118] بعد وفاته سنة 892هـ/1487م[119].

واستولى السلطان على تركة الأتابكي أزبك من طط[120] بعد وفاته سنة 904هـ واختلاف أولاده على تركته، وكانت تشمل من الذهب العين 600 ألف دينار وقيل 700 ألف دينار، فضلا عما تركه من البرك والخيول والقماش والتحف، كما استولى على جهاز ابنته بعد وفاتها وقدر بنحو ألف دينار وحمل ذلك كله إلى الخزائن الشريفة[121].

**رابعًا: أمراء صادروا تركات أقرانهم من الأمراء الآخرين**

لم يقتصر أمر استيلاء السلاطين على تركات أمرائهم؛ بل تعدى ذلك بأن يقوم الأمراء أنفسهم بالاستيلاء على تركات أقرانهم، فهذا الأمير ألجيبغا أمير طرابلس يشترك مع الأمير إياس نائب حلب سنة 748هـ/1348م في قتل الأمير سيف الدين أرغون شاه نائب الشام بعد أن دبرا له مكيدة، واستوليا على خيوله وأمواله وهربا، لكن عندما علم السلطان بذلك أمر بالقبض عليهما وقتلهما، ونقلت تركة أرغون شاه ومماليكه وأمواله وتركة ألجيبغا[122] وابن إياس أيضا إلى القاهرة، فتصرف فيهم الوزير منجم[123].

كما أن الأمير طشتمر اللفاف التركي[124] سكن بيت الأمير أرغون شاه، واستولى على جميع موجوده، وقد اعترف طشتمر بذلك عندما ثقل عليه المرض حتى أنه أوصى بجميع موجوده لورثة أرغون شاه نائب الشام[125].

ومن الأمراء الذين استولوا على تركات أقرانهم، استيلاء الأمير كريم الدين بن مكناس على موجود الأمير أيدمر الشمسي بعد وفاته سنة 783هـ/1383م، ورسم على مباشري ديوانه ولم تجر عادة بذلك[126]، وعندما توفي سودون دويدار أركماس الظاهري سنة 843هـ/1439م استولى ناظر الخاص على تركته وهو شيء كثير[127].

واستولى النشو على تركة امرأة ظُلظُية الكاشف بعد موتها في سنة 739هـ/1339م بحجة أن ظُلظُية أخذ مال السلطان وتركه بعد موته عندها وذلك على الرغم من وجود وريث لها وهو ولدها من زوجها الثاني بعد وفاة ظلظية. وفي نفس السنة استولى النشو أيضا على تركة ابنة الأمير الكبير شمس الدين إلدكز المنصوري - زوجة الأمير ناصر الدين بن المحسني على الرغم من وجود ورثة لها وهم بنت وأخت وزوج[128].

وتحصل الأمير بدر الدين ناظر الخاص من تركة ابن زنبور الكثير، فكانت سبب نكبته في أواخر عمره سنة 755هـ/1354م فحوسب على هذه التركة وحمل وهو مريض إلى القلعة وألزم بحمل مال كثير[129]، كما تحصل الأمير صرغتمش من دار ابن زنبور بالقاهرة ما كان بها من الرخام والأواني الصيني والنحاس ومن القماش وغيرها شيئا كثيرا[130].

**خامسًا: حالات أخرى لمصادرة تركات الأمراء**

بجانب حالات الاستيلاء السابقة على التركات، وجدت حالات أخرى لم تذكر المصادر من استولى عليها، سوى أنها السلطة المملوكية، دون تحديد أمراء أو سلاطين، ومن أمثلة ذلك؛ الاستيلاء على تركة الأمير سيف الدين أبي بكر بن أسباسلار والي مصر بعد وفاته سنة 679هـ/1280م[131]. وأخذت أموال الأمير بكتوت الخازندار نائب السلطنة بثغر الإسكندرية، بعد وفاته سنة 711هـ/1311م[132].

واستولى على أموال قرمجي بن أقطوان نائب قلعة صفد بدمشق بعد مقتله سنة 747هـ/1347م[133]، وأوقعت الحوطة على بقية موجود عنبر السحرتي بعد موته سنة 749هـ/1349م[134]، ومات بعض المماليك السلطانية في سنة 782هـ/1382م وترك أولادا فأخذ ماله ولم تعط ورثته شيئًا[135].

**الخاتمة:**

توصلت دراسة موضوع تركات السلاطين والأمراء في العصر المملوكي إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- مثّلت تركات السلاطين والأمراء المتوفين مطمعًا، سال أمامه لعاب الكثير من سلاطين وأمراء العصر المملوكي، مما لفت نظر الكثير من المصادر التي تعرضت إلى ذكرها بإسهاب وتفصيل في صفحاتها.
- تعود العوامل التي أدت إلى الاستيلاء على تركات السلاطين والأمراء في العصر المملوكي إلى الأزمات الاقتصادية التي عانت منها الدولة، خاصة إبّان المجاعات، مما دفع السلطة إلى اتباع وسائل قاسية للاستيلاء على هذه الأموال بهدف الاستفادة منها في خزينة الدولة، ومحاولة الموازنة بين النفقات والإيرادات، فعدّها البعض موردًا من موارد الدخل المهمة للدولة.
- يعد حجم وضخامة التركات التي خلفها الأمراء سببًا مهما في إغراء السلاطين والأمراء للاستيلاء عليها.
- نظر بعض السلاطين والأمراء إلى التركات المتضخمة على أنها حق مشروع للدولة، حيث إن صاحبها ما حصل عليها إلا بطرق غير شرعية أهمها استغلال النفوذ والتحايل على موارد الدولة.
- حافظ بعض السلاطين على تركات أمرائهم وقاموا بتسليمها إلى مستحقيها، ولعل مرد هذا التصرف إلى الظروف السياسية والاقتصادية المحيطة، فكلما كانت الأمور السياسية هادئة والحالة الاقتصادية جيدة في الدولة، كان وقوع مثل هذا التصرف جائزًا، مثلما حدث في عهد الظاهر بيبرس.

**الهوامش والإحالات:**

(1) عمر، معجم اللغة العربية المعاصرة: 290،291/1. مجموعة مؤلفين، معجم مصطلحات العلوم الشرعية: 439.

(2)الدمشقي، الإشارة إلى محاسن التجارة وغشوش المدلسين فيها: 13،14. ابن إياس، بدائع الزهور: 403/3. ينظر: سعداوي، صور ومظالم من عصر المماليك: 104، هامش1. البيومي، مصادرات: 190/1.

(3)مصطفى وآخرين، المعجم الوسيط: 1065/2.

(4)الفيروزآبادي، القاموس المحيط: 543.

(5) خشداش، معرب اللفظ الفارسي خواجاتاش أي الزميل في الخدمة، والخشداشية أو الخجداشية أو الخواجداشية هم الأمراء الذين نشأوا مماليك عند سيد واحد فنبتت بينهم رابطة الزمالة القديمة. ينظر: البقلي، التعريف: 120.

(6) الأوشاقية، أو الأوجاقية، واحدها أوشاقي أو أوجاقي، وهو الذي يتولى ركوب الخيل للتسيير والرياضة. ينظر: القلقشندي، صبح الأعشى: 454/5. البقلي، التعريف: 57.

(7) النويري، نهاية الأرب: 99/30.

(8) النويري، المصدر نفسه والصفحة نفسها.

(9) لاجين بن عبد الله حسام الدين الجوكندار العزيزي، من كبار أمراء دمشق، وكان شجاعا فاز على التتر في ظاهر حمص، وكان محبا للفقراء وكثير البر بهم. توفي سنة 662هـ/1264م. ينظر: الصفدي، الوافي بالوفيات: 390/24، ترجمة رقم (452). اليونيني، ذيل مرآة الزمان: 300/2، 301.

(10) الدراهم النقرة، هو الدرهم الذي يكون ثلثيه من فضه وثلثه الباقي من نحاس، ويطبع بدور الضرب بالسكة السلطانية. ينظر: القلقشندي، صبح الأعشى: 446/3.

(11) ابن عبد الظاهر، الروض الزاهر: 190،191. اليوني، ذيل مرآة الزمان: 303. المقريزي، السلوك: 508/2/1،509. النويري، نهاية الأرب: 97/30.

(12) الأمير عز الدين الحلي الصالحي النجمي، من أكبر أمراء الدولة المملوكية، وأعظمهم عند الملك الظاهر بيبرس حتى ولاه منصب نائب السلطنة بالقاهرة في حال الغيبة لوثوقه به، وكانت وفاته بقلعة دمشق سنة 667هـ، ودفن بتربته بجوار مسجد الأمير جمال الدين موسى بن يغمور. ينظر: الصفدي، الوافي بالوفيات: 10/ 5، ترجمة رقم(4457).

(13) ابن عبد الظاهر، الروض الزاهر: 351. المقريزي، السلوك: 574/2/1، 580، 582. الصفدي، الوافي بالوفيات: 390/24، ترجمة رقم (452).

(14) العزام، المصادرات في بلاد الشام في الدولة المملوكية الأولى: 99.

(15) في اللغة حاط الشيئ حفظه وتعهده، احيط بفلان إذا دنى هلاكه فهو محاط به، والحوطات من حاط أحدق به بني حوله جدار ادركه من جميع نواحيه. ينظر: الشربيني، مصادرة الأملاك: 25، 26.

(16) ابن عبد الظاهر، الروض الزاهر: 351.

(17) اليونيني، ذيل مرآة الزمان: 250/3، 251. المقريزي، السلوك: 505/2/1. ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة: 180/7.

(18) ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة: 180/7. العريني، المماليك:.169

(19) ابن عبد الظاهر، الروض الزاهر: 191. وينظر: المقريزي، السلوك: 508/2/1، 509.

(20) اليونيني، ذيل مرآة الزمان: 251/3.

(21) نفسه: 252/3.

(22) عمر بن عبد العزيز بن الحسن الصاحب فخر الدين بن الخليلي الداري، تولى نظر الصحبة في أيام المنصور قلاوون، والوزارة للملك الصالح علي بن المنصور ثم للعادل كتبغا وعزل منها ثم أعيد إليها مرة أخرى ثم عزل منها ثانية. توفي سنة 711هـ. ينظر: الصفدي، الوافي بالوفيات: 514/22، ترجمة رقم (364).

(23) المقريزي، السلوك: 823/3/1. البيومي، المصادرات: 145/1.

(24) ضُمَر: قرية من أعمال دمشق بلاد الشام. ينظر: الحموي، معجم البلدان: 463/3.

(25) المقريزي، السلوك: 864/3/1.

(26) نفسه، الصفحة نفسها.

(27) محمد جلال الدين بن بدر الدين محمد بن بدر الدين محمد بن مزهر الأنصاري الدمشقي ثم القاهري الشافعي، ولد سنة 814هـ/1411م وحفظ القرآن واشتغل قليلا، فلما مات أبوه، قرر مكانه في كتابة السر فباشرها، وكان لقب في أيام مباشرته كتابة السر بلقب أبيه "بدر الدين" ومات في الطاعون في يوم الاثنين سادس عشر رجب 832هـ/1429م. ينظر: ابن حجر، إنباء الغمر: 450/3، 451. السخاوي، الضوء اللامع: 197/3، ترجمة رقم (484).

(28) البدر بن مزهر، كاتب السر محمد بن محمد بن أحمد الأنصاريّ، الدمشقي الأصل، الشافعيّ. ولد سنة 786هـ/1386م وكان من بيت أصل ورياسة، فاضلا، بارعا فصيحا، مفوّها، عارفا، تنقّل في الوظائف حتى ولي كتابة السرّ، وصار أحد مدبّري الدولة، واشتهرت مكارمه. ينظر: ابن شاهين الظاهري، نيل الأمل: 252/4.

(29) المقريزي، السلوك: 800/2/4. الصيرفي، نزهة النفوس والأبدان: 154/3، 155. ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة: 326/14. ابن حجر، إنباء الغمر: 450/3. السخاوي، الضوء اللامع: 197/9، ترجمة رقم (484).

(30) طرخان، النظم الإقطاعية: 278.

(31) القلقشندي، صبح الأعشى: 15/4.

(32) النويري، نهاية الأرب: 294/33. المقريزي، السلوك: 314/2/2، هامش2. الصفدي، الوافي بالوفيات: 192/10، ترجمة رقم (4676). الأمير سيف الدين بكتمر الحاجب، كان أمير آخور (وهو الأمير المسؤول عن الإسطبل السلطاني) ثم تقلب في الوظائف فتولى شد الدواوين بدمشق ثم ولي الحجوبية ثم كاشفا بصفد حتى تولى الوزارة بمصر، وبعدها تولى نائب صفد وأخيرا أعيد إلى الأبواب السلطانية واستقر في جملة الأمراء المائة مقدمي الألوف، ورسم له بالجلوس في مجلس السلطان، وتوفي سنة 729هـ/1329م. ينظر: النويري، نهاية الأرب: 290/33-293. الصفدي، الوافي بالوفيات: 190/10، 191، ترجمة رقم (4676).

(33) ابن عبد الظاهر، الروض الزاهر: 351.

(34) القلقشندي، صبح الأعشى: 15/4.

(35) النظام الإقطاعي هو نظام سياسي واقتصادي وعسكري قائم على حيازة الأرض. ويُقال "أَقطع الإمام الجند البلد إذا جعل لهم غلَّتها رزقاً"، فالإقطاع قيام الإمام بفصل وتعيين قطعة من الأرض أو غيرها للمُقْطَع له تمليكاً أو انتفاعاً. ابن منظور، لسان العرب: 281/8،280. الزمخشري، أساس البلاغة: 88/2.

(36) طرخان، النظم الإقطاعية: 278. كان النظام الاقطاعي عماد النظام الاقتصادي والحربي المملوكي الذي ورثوه عن الأيوبيين، وكانت الاقطاع وراثي في بداية عصر المماليك البحرية، اقتداء منهم بما فعله الأيوبيين من قبلهم، وهؤلاء اقتدوا بما فعله نور الدين محمود حيث كان "إذا مات الجندي من أجناد (نور الدين) أعطى إقطاعه لولده... فكان أجناده يقولون الإقطاعات أملاكنا يرثها أولادنا الولد عن الوالد"، ثم بعد ذلك أصبح الاقطاع لا يورث في العصر المملوكي. ينظر: المقريزي، السلوك: 509/2/1، 510، هامش 3. آ. آشتور، التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للشرق الأوسط: 371. العريني، المماليك: 168. طرخان، النظم الإقطاعية: 278، 279.

(37) المقريزي، السلوك: 509./2/1

(38) أبو الفدى، المختصر في أخبار البشر: 95/1. المقريزي، السلوك: 278/1/2. طرخان، النظم الإقطاعية: 280.

(39) النويري، نهاية الأرب: 294/33. المقريزي، السلوك: 314/2/2. ابن تغريب بردي، النجوم الزاهرة: 277/9.

(40) المقريزي، السلوك: 513/2/2، 514. الأمير المقدم الكبير قطلوبغا سيف الدين الساقي الناصري الفخري، كان من أخص مماليك الناصر محمد بن قلاوون. تولى نيابة دمشق في سلطنة الناصر أحمد، وكان بينه وبين الأمير تنكز خلاف دائم، وقتل مع الأمير طشتمر سنة 744هـ/1344م. ينظر: ابن حجر، الدرر الكامنة: 250/3-252، ترجمة رقم (641). الصفدي، الوافي بالوفيات: 24/ 255-257، ترجمة رقم (270).

(41) المقريزي، السلوك: 672/3/2. ابن شاهين الظاهري، نيل الأمل: 102/1.

(42) المقريزي، السلوك: 357/2/2.

(43) الأتابك يشبك السودوني الأتابكي ويعرف بالمشد، كان من مماليك سودون الجلب نائب حلب، واشتراه ططر قبل سلطنته وتقبلت في الوظائف فأصبح شاد الشراب خاناه ثم من المقدمين ثم الحجوبية الكبرى ثم إمرة مجلس ثم إمرة سلاح ثم الأتابكية، وتزوج من ابنة ططر. توفي سنة 849هـ. ينظر: السخاوي، الضوء اللامع: 278/10،277، ترجمة رقم(1089)؛ ابن شاهين الظاهري، نيل الأمل: 210/5.

(44) ابن تغري بردي،، حوادث الدهور: 128/1، 129. طرخان، النظم الإقطاعية: 281. الأمير إينال العلائي الدوادر الكبير هو السلطان إينال العلائي الظاهري (857-865هـ/1453-1460م).

(45) خير بك المؤيدي، نسبة إلى المؤيد شيخ المحمودي، وبعد وفاة أستاذه المؤيد، نفاه الأشرف برسباي إلى الشام، ثم أنعم عليه هناك بإمرة، ثم جعله الظاهر جقمق من كبار الأمراء في بلاد الشام، ثم أصبح بطالا (أي معزولاً عن وظيفته) إلى أن تولى نيابة طرسوس، وتوفي في سنة 859هـ بعد مرض طويل. ينظر: السخاوي، الضوء اللامع: 209/3، 210، ترجمة رقم (784). ابن شاهين الظاهري، نيل الأمل: 437/5.

(46) ابن تغري بردي، حوادث الدهور: 555/2. ابن شاهين الظاهري، نيل الأمل: 437/5.

(47) ابن إياس، بدائع الزهور: 231/3.

(48) الشربيني، مصادرة الأملاك: 269/1.

(49) عبدالكريم بن هبة الله بن السديد المصري، ناظر الديوان الخاص للناصر محمد، أسلم كهلًا في زمن المظفر بيبرس الجاشنكير وصار كاتبه، وعندما تولى الناصر محمد أصبح من أقرب الناس إليه، حتى قيل أنه ما بلغ أحد من المتعممين ما بلغه كريم الدين الكبير، ثم تغيّر عليه الناصر محمد وسجنه فمات مشنوقًا في سنة 724هـ/1323م. ينظر: الكتبي، فوات الوفيات: 377/2، وما بعدها. ابن تغري بردي، المنهل الصافي: 345/7.

(50) النويري، نهاية الأرب: 158/32، 161؛ المقريزي، السلوك: 81/1/2، 82. ابن حجر، الدرر الكامنة: 401/1. ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة: 8/ 276، 277.

(51) المقريزي، السلوك: 354/1/3. ابن حجر، إنباء الغمر: 191/1. ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة: 170.

(52) المقريزي، السلوك: 938/2/3، 969/2/3. ابن حجر، إنباء الغمر: 53/2. ابن شاهين الظاهري، نيل الأمل: 26/3.

(53) الصيرفي، نزهة النفوس والأبدان: 109/4. ابن شاهين الظاهري، نيل الأمل: 84/5.

(54) كريم الدين محمد بن محمد بن النعمان بن هبة الله الهُوّى، نزيل القاهرة، اشتغل قليلا وولي الحسبة ببلده هُوَّى، ثم قدم القاهرة وتولى الحسبة في عهد السلطان الناصر فرج، وتوفي في شهر شعبان سنة 813هـ. يُنظر: ابن حجر، إنباء الغمر: 476/2، 477؛ السخاوي، الضوء اللامع: /7 ترجمة رقم (9).

(55) المقريزي، السلوك: 169/1/4.

(56) ابن حجر، إنباء الغمر: 476/2. السخاوي، الضوء اللامع: 7/10. المقريزي، السلوك: 169/1/4.

(57) المقريزي، إغاثة الأمة: 37، 38. قاسم، النيل والمجتمع المصري في عصر سلاطين المماليك: 75، 76.

(58) المقريزي، إغاثة الأمة: 37، 38. قاسم، النيل: 75، 76. الحجي، المجاعة والطاعون وأثرهما على سلطنة المماليك: 154. الشربيني، مصادرة الأملاك: 144/1.

(59) الشربيني، مصادرة الأملاك: 144/1.

(60) نفسه: 65/1، وما بعدها.

(61) ابن إياس، بدائع الزهور: 301/4. الشربيني،: 147/1.

(62) المقريزي، السلوك، ج390/2/1، 392.

(63) أبو بكر بن أحمد بن عمر البعلبكي المعروف بابن الحبال ويعرف بابن دُشَينية (دُشَيْنة)، أوقف في حياته وقفا على وجوه البر يتحصل منه في السنة قريب خمسة آلاف درهم. توفي ببعلبك سنة 672هـ ودفن ظاهر باب النحلة. ينظر: اليونيني، ذيل مرآة الزمان: 82/3، 83؛ الصفدي، الوافي بالوفيات: 223/5، ترجمة رقم (4708).

(64) اليونيني، ذيل مرآة الزمان: 82/3، 83. الصفدي، أعيان العصر: 223/10، ترجمة رقم (4708).

(65) الأمير عز الدين الجناحي، نائب السلطنة ومقدم العسكر بغزة، كان له أموال كثيرة، وتوفي بحلب سنة 698هـ. ينظر: الصفدي، أعيان العصر: 655/1، 656، ترجمة رقم(369). العيني، عقد الجمان: 485/3.

(66) الأمير سيف الدين جاغان المنصوري الحسامي، كان مملوك السلطان حسام الدين لاجين، تولى شد الدواوين بدمشق. توفي سنة 688هـ/1289م. ينظر: الصفدي، الوافي بالوفيات: 39/11، ترجمة رقم(72).

(67) النويري، نهاية الأرب: 349/31. الصفدي، أعيان العصر: 656/1، ترجمة رقم(369). العيني، عقد الجمان: 485/3، 486.

(68) الأمير سيف الدين بلبان السلحدار المنصوري المعروف بالطباخي، ملك الأمراء مملوك المنصور، تولى نيابة حلب ونيابة حصن الأكراد ونيابة طرابلس وغير ذلك. توفي بالساحل سنة 700هـ. ينظر: بيبرس المنصوري، زبدة الفكرة: 350. الصفدي، الوافي بالوفيات: 282/10، ترجمة رقم(4788).

(69) بيبرس المنصوري، زبدة الفكر: 350. المقريزي، السلوك: 909/3/1-917.

(70) المقريزي، السلوك: 347/2/2، 348.

(71) عبد الوهاب بن فضل الله القاضي شرف الدين النشو، كان نصرانيا ثم أسلم، تقلب في الوظائف لدى السلطان الناصر محمد فعينه مستوفي في الجيزية ثم نقله إلى استيفاء الدولة ثم ولاه ديوان ابنه آنوك، ونظر الخاص. وكان وفاته سنة 740هـ/1340م. ينظر: الصفدي، الوافي بالوفيات: 324/19، ترجمة رقم(299). ابن حجر، الدرر الكامنة: 429/2، 430، ترجمة رقم (2550).

(72) تقي الدين محمد بن أبي بكر بن بكر الإخنائي المالكي ولد سنة 660هـ تقريبا، اشتغل بالفقه على مذهب مالك وغيره فتقدم وتميز حتى ولي قضاء الديار المصرية للمالكية، وكان السلطان الناصر يحبه ويرجع إليه. ومات في الطاعون في سنة 750هـ. ينظر: ابن حجر، الدرر الكامنة: 407/3، 408، ترجمة رقم (1080).

(73) المقريزي، السلوك: 392/2/2، 393

(74) الأمير سيف الدين بكتمر الساقي، كان من مماليك السلطان المظفر الجاشنكير ثم انتقل إلى السلطان الناصر وجعله ساقيا، وعظمت مكانته لديه، حتى زوج ابنته بابن بكتمر، فزاد شأن بكتمر في المملكة، وتوفي في طريق الحجاز سنة 733هـ. ينظر: الصفدي، الوافي بالوفيات: 193/10، 194، ترجمة رقم (4677).

(75) المقريزي، السلوك: 357/2/2. المواعظ والاعتبار في ذكر الخطط والآثار: 776/2/4.

(76) الأمير سيف الدين جركس الناصري نائب السلطنة بقلعة الروم، كان أميرا جليلا، وحصل الأموال الكثيرة، وتجلت منزلته، وتوفي سنة 745هـ./1345م ينظر: ابن حجر العسقلاني، الدرر الكامنة: 534/1، ترجمة رقم 1444. ابن حبيب، تذكرة النبيه: 67/3.

(77) الوزير سيف الدين منجك بن عبد الله اليوسفي الناصري، أصله من مماليك الناصر محمد بن قلاوون، تولى العديد من المناصب حتى ولاه الملك الناصر حسن الوزارة بالديار المصرية، وتنتقل بين نيابة طرابلس ونيابة حلب

ونيابة دمشق ثم ولة نيابة السلطنة حتى توفي سنة 776هـ ودفن بالتربة التي أنشأها عند جامعه وخانقاته بالقرب من باب الوزير. ينظر: ابن تغري بردي، المنهل الصافي: 276/11 وما بعدها، ترجمة رقم (2546).

(78) ابن حبيب، تذكرة النبيه: 67/3. ابن حجر، الدرر الكامنة: 534/1.

(79) الأمير سيف الدين ألجاي بن عبد الله اليوسفي الناصري، من مماليك الملك الناصر حسن، وجعله أمير مائة ومقدم ألف بالديار المصرية ثم صار أمير جاندار، وتولى حجوبية الحجاب بالقاهرة في عهد الأشرف، ثم عاد مرة أخر أمير جاندار، ثم تولى إمرة سلاح، وتزوج بخوند بركة أم السلطان الأشرف، وتوفي سنة 775هـ غريقا بالنيل أثناء هروبه من المماليك السلطانة الأشرفية ثم أخرج ودفن بقبته. ينظر: ابن تغري بردي، المنهل الصافي: 40/3 وما بعدها، ترجمة رقم (527).

(80) المقريزي، السلوك: 214/1/3-216. ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة: 61/11، 62. ابن حجر، إنباء الغمر: 1: /56، 58؛ ابن شاهين الظاهري، نيل الأمل: 54/2.

(81) يلبغا اليحياوي، الأمير الكبير سيف الدين بن الأمير سيف الدين طابطا الناصري. كان من أكبر الخاصكية، وكان عزيزا عند الملك الناصر. تولى نيابة السلطنة بحلب ودمشق وحماة، وأنشأ جامع وحمامين وقيسارية بدمشق. قتل في مدينة قاقون سنة 748هـ/1348م ودفن بها. ينظر: ابن حبيب، تذكرة النبيه: 104/3، 105. الصفدي، الوافي بالوفيات: 41/29 وما بعدها، ترجمة رقم (22). ابن قاضي شهبة، تاريخه: 538/1/2، 539.

(82) المقريزي، السلوك: 741/3/2.

(83) ابن حجر العسقلاني، إنباء الغمر: 47/2؛ الصيرفي، نزهة النفوس والأبدان: 488/1.

(84) ابن حجر، إنباء الغمر: 47/2. الصيرفي، نزهة النفوس: 489/1.

(85) أقباي بن عبد الله بن حسين شاه الطرنطاي الظاهري برقوق الكبير، ترقى في أيام الناصر فرج للتقدمة ثم للحجوبية الكبرى ثم لإمرة سلاح ثم لرأس نوبة الأمراء ومات عليها سنة 812هـ، وهو صاحب الحاصل والربع بالبندقانيين وغيرهما. ينظر: السخاوي، الضوء اللامع: 313/2، ترجمة رقم (993).

(86) المشخصة هي من التسميات التي أطلقت على الدينار الأفرنتي، وسميت هذه العملة بالمشخصة لأنه رسم على أحد وجهيها صورة الملك الذي تضرب في عهده، وعلى الوجه الآخر صورة المسيح، وقد سيطرت هذه العملة على الأسواق المصرية في نهاية القرن 8 الهجري/14 الميلادي، ومنذ عام 800 هـ كثر تداولها في مصر وبلاد الشرق، وأصبحت النقد المرغوب فيه في التجارة الدولية. ينظر: النبراوي، النقود الإسلامية: 339. وقد أوضح الصيرفي القيمة النقدية للدينار في ذلك الوقت فبلغت قيمة الدينار المصري 200 درهم، أما قيمة الأفلوري فبلغ 185 درهما من الفلوس معاملة مصر. ينظر: الصيرفي، نزهة النفوس والأبدان: 260/2، 261.

(87) الهرجة الذهب الإسلامي الخالص من الغش، وهو مستدير الشكل على أحد وجهيه شهادة لا إله إلا الله وأن محمد رسول الله وعلى الوجه الآخر اسم السلطان وتاريخ ضربه واسم المدينة التي ضرب فيها وكل سبعة مثاقيل منها زنتها عشرة دراهم. ينظر: النبراوي، النقود الإسلامية: 345.

(88) السخاوي، الضوء اللامع: 313/2، ترجمة رقم (993). المقريزي، السلوك: 129/1/4. ابن حجر، إنباء الغمر: 437/2. الصيرفي، نزهة النفوس والأبدان: 260/2، 261.

(89) دوادار السلطان الكبير قجاجق قيل إنه مات مسموما، مات صحبة العساكر بالصالحية ودفن في جامعها ثم نقل بعد ذلك إلى القاهرة. ينظر: ابن حجي، تاريخ: 926/2.

(90) ابن حجر، إنباء الغمر: 2/ 459.

(91) أقبغا القديدي دويدار صغير لدى السلطان الناصر فرج بن برقوق ويعرف بدوادار يشبك كان مقدما عند يشبك ثم استقر عند الناصر دوادارا صغيرا وأمره عشرة وكانت له وجاهة ومعرفة ويقتدي برأيه في كثير من الأمور. ابن حجر، إنباء الغمر: 490/2. السخاوي، الضوء اللامع: 318/2، ترجمة رقم (1018).

(92) ابن حجر، إنباء الغمر: 490/2. السخاوي، الضوء اللامع: 318/2، ترجمة رقم (1018).

(93) تغري برد بن عبد الله من خواجا يشبغا الرومي، اشتراه الظاهر برقوق، وأعتقه وجعله خاصيكا ثم ساقيا ثم جعله رأس نوبة الجمدارية، وسجن فترة بدمشق ولما خرج منه، توجه إلى مصر فأنعم عليه السلطان برقوق بإمرة مائة وتقدمة ألف بالديار المصرية ثم جعله رأس نوب النوب وتقلب في الوظائف فتولى نيابة حلب، ونيابة دمشق إلى أن تولى أتابك العساكر بالديار المصرية، ثم نقل إلى نيابة دمشق مرة أخرى، وهو والد المؤرخ المملوكي ابن تغري بردي صاحب كتاب النجوم الزاهرة، وتوفي سنة 815هـ. ينظر: ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة: 115/14، وما بعدها؛ المنهل الصافي: 31/4-43

(94) ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة: 118/14.

(95) الأمير الوزير فخر الدين عبد الغني ابن الوزير تاج الدين عبد الرزاق بن أبي الفرج بن نقولا الأرمني الملكي أستادار العالية، ولد سنة 784هـ، تولى قطيا ثم تولى كشف الوجه الشرقي، وتولى الاستادارية ثم توزر عند الملك المؤيد، وتوفي سنة 821هـ ودفن بجامعه الذي أنشأه تجاه داره. ينظر: ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة: 152/14، 153.

(96) المساطير جمع مسطور وهو الإيصال الذي يكتبه المدين على نفسه للدائن. ينظر: دوزي، تكملة المعاجم العربية: 74/6. المقريزي، السلوك: 467/1/4، هامش6.

(97) المقريزي، السلوك: 467/1/4. ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة: 152/14.

(98) ابن حجر العسقلاني، إنباء الغمر: 175/3.

(99) فارس بن عبد الله الخزندار الرومي الطواشي، تقدم في الدولة المؤيدية، وجود الخط على الشيخ عبد الرحمن الصائغ، وحفظ القرآن، مات سنة 826 هـ/1423م. ينظر: ابن حجر، إنباء الغمر: 320/3. السخاوي، الضوء اللامع: 163/6، ترجمة رقم (542).

(100) السخاوي، الضوء اللامع: 163/6، ترجمة رقم (542).

(101) زين الدين فارس الطواشي الخزندار كان خزندار للملك الناصر فرج ثم للملك المؤيد ثم لمن بعده، حفظ القرآن وجود الخط وكان يشتغل بالعلم ويجتمع الطلبة من أبناء العرب والعجم عنده، مات سنة 726هـ/1326م. ينظر: السخاوي، الضوء اللامع: 163/6، ترجمة رقم (542).

(102)العيني، عقود الجمان: 163/6، ترجمة رقم (542).

(103) الأمير إينال النوروزي أمير سلاح في الديار المصرية توفي سنة 829هـ/1426م. ينظر: ابن حجر العسقلاني، إنباء الغمر: 375/3. الصيرفي، نزهة النفوس والأبدان: 111/3.

(104) المقريزي، السلوك: 729/2/4. العيني، عقد الجمان: 308. الصيرفي، نزهة النفوس والأبدان: 111/3. ابن شاهين الظاهري، نيل الأمل: 191/4، 192.

(105) جلال الدين أحمد بن بدر الدين محمد بن مزهر تولى كتابة السر خلفا لوالده وله من العمر نحو 15 سنة، ولقب بلقب أبيه "بدر الدين"، ومات في الطاعون في سنة 833هـ/1430م. ينظر: الصيرفي، نزهة النفوس والأبدان: 154/3. ابن حجر، إنباء الغمر: 450/3.

(106) المقريزي، السلوك: 2/4/ 800. الصيرفي، نزهة النفوس والأبدان: 3/ 154، 155. ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة: 326/14. ابن حجر، إنباء الغمر: 450/3. السخاوي، الضوء اللامع: 197/9، ترجمة رقم (484). ابن شاهين الظاهري، نيل الأمل: 4، ترجمة رقم (252).

(107) نائب الشام وكان من مماليك الظاهر برقوق وتنقّل حتى ولي الأمير اخورية الكبرى في هذه الدولة، ثم نيابة طرابلس، ثم حلب، ثم دمشق. ينظر: ابن شاهين الظاهري، نيل الأمل: 391/4.

(108) المقريزي، السلوك: 962/2/4- 984. الصيرفي، نزهة النفوس والأبدان: 3/ 335. ابن شاهين الظاهري، نيل الأمل: 391/4.

(109) الأمير خشقدم الظاهري الزمام، كان من جملة الأمراء الجمدارية ثم صار في عهد الأشرف برسباي رأس نوبة الجمدارية ثم خازندار، ثم قرره الملك الأشرف برسباي زمّاما وبقي بها حتى وفاته سنة 839هـ/1436م. ينظر: ابن تغري بردي، المنهل الصافي: 5/ 208، 209، ترجمة رقم(984).

(110) المقريزي، السلوك: 984/2/4، 985. ابن حجر، إنباء الغمر: 27/4، 28. السخاوي، الضوء اللامع: 175/3، ترجمة رقم(680). الصيرفي، نزهة النفوس والأبدان: 359/3. ابن شاهين الظاهري، نيل الأمل: 394/4. وذكر ابن تغري بردي في المنهل الصافي أن السلطان الأشرف برسباي استولى على التركة كلها خلافا لما ذكرته المصادر السابقة. ينظر: ابن تغري بردي، المنهل الصافي: 210/5، ترجمة رقم(984). وذكر ابن حجر والسخاوي أن جملة الغلال المخزنة تبلغ 16 ألف دينار فقط خلافا لما ذكرته المصادر السابقة. ينظر: ابن حجر، إنباء الغمر: 27/4، 28. السخاوي، الضوء اللامع: 175/3، ترجمة رقم (680).

(111) جوهر القنقبائيّ الحبشي الخازندار، والزمّام، كان من خدّام الطواشي قنقباي الألجائي اللالا، ثم خدم أم المنصور عبد العزيز بن الظاهر برقوق، ثم بعدها العلم بن الكويز، ليتصل بعدها بالأشرف برسباي، فتقلب في

الوظائف حتى ولي قضاء دمياط، ليعد أولى خصيّ ولي القضاء، وله مآثر كثيرة منها الدار التي بدرب الأتراك، والمدرسة الجوهرية. ينظر: السخاوي، الضوء اللامع: 3/82-84، ترجمة رقم(327). ابن شاهين الظاهري، نيل الأمل: 129/5.

(112) العيني، عقد الجمان: 566. الصيرفي، نزهة النفوس والأبدان: 226/4. ابن شاهين الظاهري، نيل الأمل: 129/5.

(113) أحد أمراء الخاصكية الظاهرية جقمق ممن كان معه بجدة.

(114) ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة: 15/ 427-429. ابن شاهين الظاهري، نيل الأمل: 5/ 318. ابن إياس، بدائع الزهور: 3/285،284.

(115) الأمير زين الدين فيروز بن عبد الله الطواشي الرومي النوروزي، تقلب به الأحوال ملكه الأمير نوروز الحافظي وأعتقه وجعله خازنداره، وبعد موت الحافظي قبض المؤيد شيخ عليه وعاقبه ثم أطلقه، فسافر إلى بلاد الشام ثم عاد إلى القاهرة مع أرغون شاه فباشر البلاد الجيزية في وزارته، وسجن مرة أخرى وأفرج عنه ثم صار بعد ذلك من جملة الجمدارية الخاص للملك ططر، وتوفي سنة 865هـ. ينظر: ابن تغري بردي، المنهل الصافي: 416/8. السخاوي، الضوء اللامع: 6/ 176، 177.

(116) ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة: 312/16، 313؛ السخاوي، الضوء اللامع: 177/6. ابن شاهين الظاهري، نيل الأمل: 108/6.

(117) الأمير سيف الدين تاني بك بن عبد الله اليحياوي الظاهري، الأمير آخور، من مماليك الملك الظاهر برقوق وأعز أمرائه، فرقاه إلى أنه جعله أمير مائة ومقدم ألف وأمير آخور كبير، وعظم شأنه في الدولة الظاهرية وضخم، وتوفي سنة 800هـ/1398م. ينظر: ابن تغري بردي، المنهل الصافي: 11/4، 12، ترجمة رقم (754).

(118) الأمير قجماس الإسحاقي الظاهري جقمق نائب الشام، عمله الظاهر خشقدم خازندار كيس ثم أمره بلباي عشرة، ثم اقره الأشرف قايتباي في نيابة الإسكندرية ثم نقله إلى امرة آخور، وعمر جامع بالإسكندرية، وجدد جامع الصواري وأنشأ بستانا وغيرها. توفي سنة 892هـ/1487م. ينظر: السخاوي، الضوء اللامع: 213/6، ترجمة رقم (706).

(119) ابن شاهين الظاهري، نيل الأمل: 80/8. ابن طولون، مفاكهة الخلان: 81/1.

(120) الأتابكي ازبك من ططخ، كان من أجل الأمراء قدرا وأعظمه، وأصله من معاتيق الظاهر جقمق ويقال أصله من كتابية الأشرف برسباي واشتراه جقمق واعتقه وصاهره مرتين في ابنتيه وولى عدة وظائف منها حجوبية الحجاب ورأس نوبة النواب ثم بقى نائب الشام في دولة الظاهر يلباي ثم عاد إلى مصر وولى الأتابكية في دولة الأشرف قايتباي وأقام فيها نحو من 30سنة، وهو من عمر منطقة الأزبكية، وتوفي سنة 904هـ/1499م. ينظر: ابن إياس، بدائع الزهور: 3/402، 403.

(121) ابن إياس، بدائع الزهور: 3/403.

(122) سيف الدين ألجبغا بن عبد الله المظفري الخاصكي، كان معظم في دولة الناصر حسن، وتولى نيابة دمشق ثم نيابة طرابلس. وهجم على الأمير أرغون شاه بمساعدة الأمير إياس واحتاط على موجوده ثم ذبحه، فبرز مرسوم شريف بتوسيطهما، فوسطا بسوق الخيل سنة 750هـ/1350م. ينظر: ابن تغري بردي، المنهل الصافي: 45/3، 46، ترجمة رقم (528).

(123) المقريزي، السلوك: 803/3/2. ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة: 214/10-216.

(124) توفي سنة 779هـ/1379م، تأمر في أواخر دولة الأشرف ثم كان ممن قام مع قرطاي في تلك الفتنة واستقر أتابك العساكر دفعة واحدة من الجندية، ابن حجر، إنباء الغمر: 165/1.

(125) العسقلاني، إنباء الغمر: 165/1.

(126) المقريزي، السلوك: 411/1/3؛ 462/2/3.

(127) ابن حجر الدرر الكامنه: 149/4. السخاوي، الضوء اللامع: 279/3، ترجمة رقم (1061).

(128) المقريزي، السلوك: 463/2/2، 464.

(129) نفسه: 921/3/2؛ ابن شاهين الظاهري، نيل الأمل: 265/1.

(130)المقريزي، السلوك: 918/3/2.

(131) المقريزي، السلوك: 681/3/1، 684، 685.

(132) ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة: 217/9، 219.

(133) المقريزي، السلوك: 722/3/2.

(134) نفسه: 768/3/2.

(135) نفسه: 390/1/3.

## قائمة المصادروالمراجع

1) آ. آشتور، التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للشرق الأوسط في العصور الوسطى، ترجمة: عبد الهادي عبله، دار قتيبة، دمشق، 1985م.
2) ابن إياس، محمد بن أحمد، بدائع الزهور في وقائع الدهور، تحقيق: محمد مصطفى، بيروت: المعهد الألماني للأبحاث الشرقية، 1986م.
3) البقلي، محمد قنديل، التعريف بمصطلحات صبح الأعشى، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1983م.
4) البيومي إسماعيل الشربيني، مصادرة الأملاك في الدولة الإسلامية-عصر سلاطين المماليك، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1997م.
5) ابن تغري بردي، أبو المحاسن يوسف، النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، تحقيق: القسم الأدبي بدار الكتب المصرية، القاهرة، 1938م.

6) ابن تغري بردي، أبو المحاسن يوسف، حوادث الدهور في مدى الأيام والشهور، تحقيق: محمد كمال الدين عز الدين، عالم الكتب، بيروت، 1990م.
7) ابن حبيب، الحسن بن عمر بن الحسن، تذكرة النبيه في أيام المنصور وبنيه، تحقيق: محمد محمد أمين، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1986م.
8) ابن حجر، أحمد بن علي، الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة،، دار الجيل، بيروت، 1993م
9) ابن حجر، أحمد بن علي، إنباء الغمر بأنباء العمر، تحقيق: حسن حبشي، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة، 1972م.
10) ابن حجي، أحمد بن حجي السعدي، تاريخ ابن حجي، تحقيق: عبد الله الكندري، دار ابن حزم، بيروت، 2003م.
11) الحجي، حياة ناصر، المجاعة والطاعون وأثرهما على سلطنة المماليك في الفترة ما بين عامي 694-695هـ/1294-1295م، حولية كلية الإنسانيات والعلوم الاجتماعية، جامعة قطر، ع7، 1984م.
12) الدمشقي، جعفر بن علي، الإشارة إلى محاسن التجارية وغشوش المدلسين فيها، تحقيق: محمود الأرناؤوط، دار صادر، بيروت، 1999م.
13) الدوادار، بيبرس المنصوري، زبدة الفكرة في تاريخ الهجرة، تحقيق: دونالد س. ريتشاردز، المعهد الألماني للأبحاث الشرقية، بيروت، 1998م.
14) دوزي، رينهارت، تكملة المعاجم العربية، ترجمة: محمد سليم النعيمي، و جمال الخياط، وزارة الثقافة والإعلام، بغداد، 1979-2000م.
15) السخاوي، محمد بن عبد الرحمن، الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، دار الجيل، بيروت، 1992م.
16) سعداوي، نظير حسان، صور ومظالم من عصر المماليك، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، 1966م.
17) ابن شاهين الملطي، عبد الباسط بن خليل، نيل الأمل في ذيل الدول، تحقيق: عمر عبد السلام تدمري، المكتبة العصرية، بيروت،2002م.
18) الصفدي، خليل بن ايبك، كتاب الوافي بالوفيات، تحقيق: يعقوب بن يوسف، المعهد الألماني للأبحاث الشرقية، بيروت، 1993م.
19) الصيرفي، علي بن داود الجوهري، نزهة النفوس والأبدان في تواريخ الزمان، تحقيق: حسن حبشي، مركز تحقيق التراث، دار الكتب، القاهرة، 1973م.
20) طرخان، إبراهيم علي، النظم الإقطاعية في الشرق الأوسط في العصور الوسطى، دار الكاتب العربي للطابعة والنشر، القاهرة، 1968م.
21) ابن طولون، محمد، مفاكهة الخلان في حوادث الزمان، تحقيق: محمد مصطفى، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر، القاهرة، 1962م.

22) عاشور، سعيد عبد الفتاح، العصر المماليكي في مصر والشام، دار النهضة المصرية، القاهرة، 1965م.
23) ابن عبد الظاهر، عبد الله، الروض الزاهر في سيرة الملك الظاهر، تحقيق: عبد العزيز الخويطر، الرياض، 1976م.
24) العريني، السيد الباز، المماليك، بيروت، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، القاهرة، 1967م.
25) العزام، غسان، المصادرات في بلاد الشام في الدولة المملوكية الأولى (648-784هـ/1250-1382م)، رسالة ماجستير، قسم التاريخ، كلية الآداب، جامعة اليرموك، 2014م.
26) علي إبراهيم حسن، دراسات في تاريخ المماليك البحرية وفي عصر الناصر محمد بوجه خاص، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1944م.
27) عمر، أحمد مختار، معجم اللغة العربية المعاصرة، عالم الكتب، القاهرة، 2008م.
28) العيني، محمود بن أحمد بن موسى، عقد الجمان في تاريخ أهل الزمان "القسم الخاص بالسلطان برقوق مؤسس دولة المماليك الجراكسة (784-801هـ133382-1398م)"، تحقيق: إيمان شكري، القاهرة: مكتبة مدبولي، 2002م.
29) العيني، محمود بن أحمد بن موسى، عقد الجمان في تاريخ أهل الزمان، تحقيق: محمد محمد أمين، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة،2010م.
30) العيني، محمود بن أحمد بن موسى، عقود في تاريخ أهل الزمان، تحقيق: عبد الرازق الطنطاوي القرموط، دار الزهراء للإعلام العربي، القاهرة، 1989م.
31) أبو الفداء، إسماعيل بن علي بن محمود، من كتاب المختصر في أخبار البشر، المطبعة الحسينية المصرية، القاهرة، 1325هـ.
32) قاسم، قاسم عبده، النيل والمجتمع المصري في عصر سلاطين المماليك، دار المعارف، القاهرة، 1978م.
33) القلقشندي، أحمد بن علي بن أحمد، صبح الأعشى في صناعة الإنشا، دار الكتب المصرية، القاهرة، 1922م.
34) ابن قاضي شهبة، أبو بكر بن أحمد، تاريخ ابن قاضي شهبة، تحقيق: عدنان درويش، المعهد العلمي الفرنسي للدراسات العربية، دمشق، 1994م.
35) مجموعة مؤلفين، معجم مصطلحات العلوم الشرعية، مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية KACST، وزارة الشؤون الإسلامية والدعوة والإرشاد، الرياض، 2017م.
36) المقريزي، أحمد بن علي، إغاثة الأمة بكشف الغمة، قابله على أصوله وأعده للنشر: أيمن فؤاد سيد، معهد المخطوطات العربية، القاهرة،2021م.
37) المقريزي، أحمد بن علي، السلوك لمعرفة دول الملوك، تحقيق: محمد مصطفى زيادة، وسعيد عبد الفتاح عاشور، دار الكتب المصرية، القاهرة،1956-1973م.

38) المقريزي، أحمد بن علي، المواعظ والاعتبار في ذكر الخطط والآثار، قابله بأصوله وأعده للنشر: أيمن فؤاد سيد، مركز دراسات المخطوطات الإسلامية، لندن، مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي، القاهرة، 2013م.

39) النبراوي، رأفت محمد، النقود الإسلامية في مصر عصر دولة المماليك الجراكسة، مركز الحضارة العربية للإعلام والنشر، القاهرة، 1996م.

40) النويري، أحمد بن عبد الوهاب، نهاية الأرب في فنون الأدب، دار الكتب والوثائق القومية، ج30، تحقيق: محمد عبد الهادي شعيرة، 1990م؛ ج31، تحقيق: الباز العريني، 1992م، ج32، تحقيق فهيم محمد علوي شلتوت، ج33، تحقيق: مصطفى حجازي، 2002م.

41) اليونيني، موسى بن محمد، ذيل مرآة الزمان، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الدكن، 1955م.

**Arabic References**

1) Ā. Āshtwr, al-Tārīkh al-Iqtiṣādī & al-ijtimāʿī lil-Sharq al-Awsaṭ fī al-ʿuṣūr al-Wusṭá, tr. ʿAbd al-Hādī ʿblh, Dār Qutaybah, Dimashq, 1985.

2) Ibn Iyās, Muḥammad ibn Aḥmad, Badāʾiʿ al-zuhūr fī waqāʾiʿ al-duhūr, ED. Muḥammad Muṣṭafá, Bayrūt: al-Maʿhad al-Almānī lil-Abḥāth al-Sharqīyah, 1986.

3) al-Baqlī, Muḥammad Qandīl, al-Taʿrīf bmṣṭlḥāt Ṣubḥ al-Aʿshá, al-Hayʾah al-Miṣrīyah al-ʿĀmmah lil-Kitāb, al-Qāhirah, 1983.

4) al-Bayyūmī Ismāʿīl al-Shirbīnī, Muṣādarat al-amlāk fī al-dawlah alʾslāmyt-ʿṣr salāṭīn al-Mamālīk, al-Hayʾah al-Miṣrīyah al-ʿĀmmah lil-Kitāb, al-Qāhirah, 1997.

5) Ibn Tghry Bardī, Abū al-Maḥāsin Yūsuf, al-Nujūm al-Zāhirah fī mulūk Miṣr & al-Qāhirah, ED. al-qism al-Adabī bi-Dār al-Kutub al-Miṣrīyah, al-Qāhirah, 1938.

6) Ibn Tghry Bardī, Abū al-Maḥāsin Yūsuf, ḥawādith al-duhūr fī Madá al-Ayyām & al-shuhūr, ED. Muḥammad Kamāl al-Dīn ʿIzz al-Dīn, ʿĀlam al-Kutub, Bayrūt, 1990.

7) Ibn Ḥabīb, al-Ḥasan ibn ʿUmar ibn al-Ḥasan, Tadhkirat al-Nabīh fī Ayyām al-Manṣūr wbnyh, ED. Muḥammad Muḥammad Amīn, al-Hayʾah al-Miṣrīyah al-ʿĀmmah lil-Kitāb, al-Qāhirah, 1986.

8) Ibn Ḥajar, Aḥmad ibn ʿAlī, al-Durar alkāmnh fī aʿyān al-miʾah al-thāminah,, Dār al-Jīl, Bayrūt, 1993.

9) Ibn Ḥajar, Aḥmad ibn ʿAlī, Inbāʾ alghmr bi-anbāʾ al-ʿumr, ED. Ḥasan Ḥabashī, al-Majlis al-Aʿlá lil-Shuʾūn al-Islāmīyah, al-Qāhirah, 1972.

10) Ibn Ḥajjī, Aḥmad ibn Ḥajjī al-Saʿdī, Tārīkh Ibn Ḥajjī, ED. ʿAbd Allāh al-Kandarī, Dār Ibn Ḥazm, Bayrūt, 2003.

11) al-Ḥajjī, ḥayāt Nāṣir, al-majāʿah wālṭāʿwn & atharuhumā ʿalá Salṭanat al-Mamālīk fī al-fatrah mā bayna ʿāmay 694-695h / 1294-1295m, Ḥawlīyat Kullīyat al-Insānīyāt & al-ʿUlūm al-ijtimāʿīyah, Jāmiʿat Qaṭar, I7, 1984.

12) al-Dimashqī, Jaʿfar ibn ʿAlī, al-ishārah ilá Maḥāsin al-Tijārīyah wghshwsh al-mudallisīn fīhā, ED. Maḥmūd al-Arnāʾūṭ, Dār Ṣādir, Bayrūt, 1999.

13) al-Dwādār, Baybars al-Manṣūrī, Zubdat al-fikrah fī Tārīkh al-Hijrah, ED. dwnāld S. rytshārdz, al-Maʿhad al-Almānī lil-Abḥāth al-Sharqīyah, Bayrūt, 1998.

14) Dwzy, Rynhārt, Takmilat al-maʿājim al-ʿArabīyah, tr. Muḥammad Salīm al-Nuʿaymī, wa Jamāl al-Khayyāṭ, Wizārat al-Thaqāfah & al-Iʿlām, Baghdād, 1979-2000.

15) al-Sakhāwī, Muḥammad ibn ʿAbd al-Raḥmān, al-ḍawʾ al-lāmiʿ li-ahl al-qarn al-tāsiʿ, Dār al-Jīl, Bayrūt, 1992.

16) Saʿdāwī, Naẓīr Ḥassān, ṣuwar wmẓālm min ʿaṣr al-Mamālīk, al-Qāhirah: Maktabat al-Nahḍah al-Miṣrīyah, 1966.

17) Ibn Shāhīn al-Malaṭī, ʿAbd al-Bāsiṭ ibn Khalīl, Nayl al-Amal fī Dhayl al-Duwal, ED. ʿUmar ʿAbd al-Salām Tadmurī, al-Maktabah al-ʿAṣrīyah, Bayrūt, 2002.

18) al-Ṣafadī, Khalīl ibn Aybak, Kitāb al-Wāfī bi-al-Wafayāt, ED. Yaʿqūb ibn Yūsuf, al-Maʿhad al-Almānī lil-Abḥāth al-Sharqīyah, Bayrūt, 1993.

19) al-Ṣayrafī, ʿAlī ibn Dāwūd al-Jawharī, Nuzhat al-nufūs wāl'bdān fī tawārīkh al-Zamān, ED. Ḥasan Ḥabashī, Markaz taḥqīq al-Turāth, Dār al-Kutub, al-Qāhirah, 1973.

20) Ṭarkhān, Ibrāhīm ʿAlī, al-nuẓum al-Iqṭāʿīyah fī al-Sharq al-Awsaṭ fī al-ʿuṣūr al-Wusṭá, Dār al-Kātib al-ʿArabī llṭābʿh & al-Nashr, al-Qāhirah, 1968.

21) Ibn Ṭūlūn, Muḥammad, Mufākahat al-khullān fī ḥawādith al-Zamān, ED. Muḥammad Muṣṭafá, al-Mu'assasah al-Miṣrīyah al-ʿĀmmah lil-Ta'līf & al-Tarjamah & al-Ṭibāʿah & al-Nashr, al-Qāhirah, 1962.

22) ʿĀshūr, Saʿīd ʿAbd al-Fattāḥ, al-ʿaṣr almmālyky fī Miṣr & al-Shām, Dār al-Nahḍah al-Miṣrīyah, al-Qāhirah, 1965.

23) Ibn ʿAbd al-Ẓāhir, ʿAbd Allāh, al-Rawḍ al-zāhir fī sīrat al-Malik al-Ẓāhir, ED. ʿAbd al-ʿAzīz al-Khuwayṭir, al-Riyāḍ, 1976.

24) al-ʿArīnī, al-Sayyid al-Bāz, al-Mamālīk, Bayrūt, Dār al-Nahḍah al-ʿArabīyah lil-Ṭibāʿah & al-Nashr, al-Qāhirah, 1967.

25) al-ʿAzzām, Ghassān, al-Muṣādarāt fī bilād al-Shām fī al-dawlah al-Mamlūkīyah al-ūlá (648-784h / 1250-1382m), Risālat mājistīr, Qism al-tārīkh, Kullīyat al-Ādāb, Jāmiʿat al-Yarmūk, 2014.

26) ʿAlī Ibrāhīm Ḥasan, Dirāsāt fī Tārīkh al-Mamālīk al-baḥrīyah & fī ʿaṣr al-Nāṣir Muḥammad bi-wajh khāṣṣ, Maktabat al-Nahḍah al-Miṣrīyah, al-Qāhirah, 1944.

27) ʿUmar, Aḥmad Mukhtār, Muʿjam al-lughah al-ʿArabīyah al-muʿāṣirah, ʿĀlam al-Kutub, al-Qāhirah, 2008.

28) al-ʿAynī, Maḥmūd ibn Aḥmad ibn Mūsá, ʿaqd al-jumān fī Tārīkh ahl al-Zamān "al-qism al-khāṣṣ bi-al-sulṭān Barqūq mu'assis Dawlat al-Mamālīk al-Jarākisah (784-801h133382-1398m)", ED. Īmān Shukrī, al-Qāhirah : Maktabat Madbūlī, 2002.

29) al-ʿAynī, Maḥmūd ibn Aḥmad ibn Mūsá, ʿaqd al-jumān fī Tārīkh ahl al-Zamān, ED. Muḥammad Muḥammad Amīn, Dār al-Kutub & al-Wathā'iq al-Qawmīyah, al-Qāhirah, 2010.

30) al-ʿAynī, Maḥmūd ibn Aḥmad ibn Mūsá, ʿUqūd fī Tārīkh ahl al-Zamān, ED. ʿAbd al-Rāziq al-Ṭanṭāwī alqrmwṭ, Dār al-Zahrā' lil-Iʿlām al-ʿArabī, al-Qāhirah, 1989.

31) Abū al-Fidā', Ismāʿīl ibn ʿAlī ibn Maḥmūd, min Kitāb al-Mukhtaṣar fī Akhbār al-bashar, al-Maṭbaʿah al-Ḥusaynīyah al-Miṣrīyah, al-Qāhirah, 1325H.

32) Qāsim, Qāsim ʿAbduh, al-Nīl & al-mujtamaʿ al-Miṣrī fī ʿaṣr salāṭīn al-Mamālīk, Dār al-Maʿārif, al-Qāhirah, 1978.

33) al-Qalqashandī, Aḥmad ibn ʿAlī ibn Aḥmad, Ṣubḥ al-Aʿshá fī ṣināʿat al-inshā, Dār al-Kutub al-Miṣrīyah, al-Qāhirah, 1922.

34) Ibn Qāḍī Shuhbah, Abū Bakr ibn Aḥmad, Tārīkh Ibn Qāḍī Shuhbah, ED. ʿAdnān Darwīsh, al-Maʿhad al-ʿIlmī al-Faransī lil-Dirāsāt al-ʿArabīyah, Dimashq, 1994.

35) majmūʿah mu'allifīn, Muʿjam muṣṭalaḥāt al-ʿUlūm al-sharʿīyah, Madīnat al-Malik ʿAbd al-ʿAzīz lil-ʿUlūm & al-Tiqnīyah KACST, Wizārat al-Shu'ūn al-Islāmīyah & al-Daʿwah & al-Irshād, al-Riyāḍ, 2017.

36) al-Maqrīzī, Aḥmad ibn ʿAlī, ighāthat al-ummah bi-kashf al-ghummah, qābalahu ʿalá uṣūlahu & aʿaddahu lil-Nashr : Ayman Fu'ād Sayyid, Maʿhad al-Makhṭūṭāt al-ʿArabīyah, al-Qāhirah, 2021.

37) al-Maqrīzī, Aḥmad ibn ʿAlī, al-sulūk li-maʿrifat duwal al-mulūk, ED. Muḥammad Muṣṭafá Ziyādah, & Saʿīd ʿAbd al-Fattāḥ ʿĀshūr, Dār al-Kutub al-Miṣrīyah, al-Qāhirah, 1956-1973.

38) al-Maqrīzī, Aḥmad ibn ʿAlī, al-mawāʿiẓ & al-iʿtibār fī dhikr al-Khiṭaṭ & al-āthār, qābalahu bi-uṣūlihi & aʿaddahu lil-Nashr : Ayman Fu'ād Sayyid, Markaz Dirāsāt al-Makhṭūṭāt al-Islāmīyah, Landan, Mu'assasat al-Furqān lil-Turāth al-Islāmī, al-Qāhirah, 2013.

39) al-Nabarāwī, Ra'fat Muḥammad, al-nuqūd al-Islāmīyah fī Miṣr ʿaṣr Dawlat al-Mamālīk al-Jarākisah, Markaz al-Ḥaḍārah al-ʿArabīyah lil-Iʿlām & al-Nashr, al-Qāhirah, 1996.

40) al-Nuwayrī, Aḥmad ibn ʿAbd al-Wahhāb, nihāyat al-arab fī Funūn al-adab, Dār al-Kutub & al-Wathā'iq al-Qawmīyah, j30, ED. Muḥammad ʿAbd al-Hādī shaʿīrat, 1990. j31, ED. al-Bāz al-ʿArīnī, 1992, j32, ED. Fahīm Muḥammad ʿAlawī Shaltūt, j33, ED. Muṣṭafá Ḥijāzī, 2002.

41) al-Yūnīnī, Mūsá ibn Muḥammad, Dhayl Mir'āt al-Zamān, Maṭbaʿat Majlis Dā'irat al-Maʿārif al-ʿUthmānīyah, Ḥaydar Ābād aldkn, 1955.